وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعـــة 8 ماي 1945

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

التخصص: مالية المؤسسات

# تأثير سعر الفائدة على حجم القروض الممنوحة

## دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – قالمة –

## BADR (2011-2019)

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

اعداد الطلبة:

- جبابلية صليحة.
- عماني نسرين.

الأستاذ المشرف:

- بوعسلة رشيد.

| الاستاذ المشرف | الأستاذ المناقش | الأستاذ الرئيس |
|---|---|---|
| بوعسلة رشيد | بولخروف حياة | بن زبوشي وليد |

السنة الجامعية: 2019- 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

## شكر وتقدير

قال عز وجل : وإن شكرتم لأزيدنكم

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا ونشكره على كل ما فضله علينا ، والحمد لله حتى يرضى ، والحمد لله بعد الرضا وبعد توفيقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع .

لا يسعنا إلا أن نتقدم بشكرنا إلى جميع أساتذتنا دون استثناء ، و نخص بالشكر إلى الأستاذ "بوعسلة رشيد" الذي لم يبخل علينا بكافة النصائح والتوجيهات وتقديم المعلومات التي ساعدتنا كثيرا في إنجاز بحثنا .

إلى كل من ساعدنا وشجعنا على إتمام هذا العمل المتواضع

# إهداء

إلى من قال الله عز وجل فيهما ( ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما)

إلى من احتضنت دمعتي وابتسامتي ، إلى أجمل وأحلى كلمة ينطق مها لساني ، موطن الحب والحنان إلى من وقتني بدعواتها أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى مصدر الأمان الذي أفنى عمره من أجل راحتي ، إلى الذي أعطاني بغير حدود ، إلى رمز التضحية والعطاء أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى من كانوا لي سند أو خير معين إلى من قاسمتهم الوقت و الجهد ، أخواني حفظهم الله

صليحة

# اهداء

بدأت شمس الجامعة تميل إلى الغروب تاركة أثرها في القلوب فجعلتنا نحمل الأوراق و الأقلام في آخر اللحظات لنكتب أغلى و أجمل الإهداءات .

إلى من علمني معنى العصامية في الحياة و المسؤولية في العمل ، إلى الذي علمني الصمود دون فقدان الأمل ، أبي الكريم أطال الله في عمره

إلى الذرة الثمينة و جوهرة قلبي الغالية ، إلى رمز الحب و بلسم الشفاء ، أهدي هذه الثمرة إلى القلب الناصع ، أمي الحبيبة

إلى من كانوا لي سند أو خير معين إلى من قاسمتهم الوقت و الجهد ، أخواني حفظهم الله

إلى الكل اهدي ثمرة جهدي المتواضعة

نسرين

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| شكر واهداء | |
| فهرس المحتويات | I |
| فهرس الجداول والاشكال | III |
| قائمة المختصرات | IV |
| مقدمة | أ- هـ |
| **الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الفائدة** | |
| تمهيد | 7 |
| المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الفائدة | 8 |
| المطلب الأول: ماهية سعر الفائدة ومركباته | 8 |
| المطلب الثاني: أنواع أسعار الفائدة | 12 |
| المطلب الثالث: أهمية ووظائف سعر الفائدة | 17 |
| المبحث الثاني: محددات أسعار الفائدة ومخاطرها | 19 |
| المطلب الأول: العوامل المؤثرة على أسعار الفائدة | 19 |
| المطلب الثاني: خطر سعر الفائدة | 22 |
| المطلب الثالث: تغطية خطر سعر الفائدة | 23 |
| خلاصة | 26 |
| **الفصل الثاني: أساسيات حول القروض** | |
| تمهيد | 28 |
| المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القروض | 29 |
| المطلب الأول: تعريف القروض وعناصرها | 29 |
| المطلب الثاني: أنواع القروض | 31 |
| المطلب الثالث: أهمية وأهداف القروض البنكية | 35 |
| المبحث الثاني: القروض (السياسات والمخاطر) | 38 |
| المطلب الأول: سياسة الإقراض ومنح القروض | 38 |
| المطلب الثاني: مخاطر القروض البنكية ومعالجتها | 43 |
| المطلب الثالث: إدارة مخاطر القروض البنكية ومعالجتها | 46 |
| خلاصة | 50 |

| الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة (BADR) | |
|---|---|
| تمهيد | 52 |
| المبحث الأول: ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة المستقبلة | 53 |
| المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 53 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 59 |
| المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة | 63 |
| المبحث الثاني: تقديم وتحليل متغيرات الدراسة | 68 |
| المطلب الأول: تعريف المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة | 68 |
| المطلب الثاني: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك | 72 |
| خلاصة | 79 |
| خاتمة | 81 |
| قائمة المصادر والمراجع | 84 |
| الملخص | |
| الملاحق | |

**قائمة الجداول:**


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الاحصاءات الوصفية للمتغير التابع (سعر الفائدة) | 69 |
| 02 | الاحصاءات الوصفية للمتغير المستقل ( القروض) | 69 |
| 03 | تطورات معدلات الفائدة الحقيقية في البنك خلال الفترة 1990-2013 | 69 |
| 04 | تطور حجم القروض الممنوحة في البنك خلال الفترة 2011-2019 | 71 |


**قائمة الأشكال:**


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 65 |
| 02 | التمثيل البياني للتطور معدلات الفائدة الحقيقية في البنك خلال الفترة 1990-2013 | 70 |
| 03 | التمثيل البياني للتطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة 2011-2019 | 71 |

# قائمة المختصرات

| الاختصارات | المعنى بالعربية |
|---|---|
| BADR | بنك الفلاحة و التنمية الريفية |
| GRE | المجمع الجهوي للاستغلال |
| FRA | اتفاقية المعدلات المستقبلية |
| CAP | عقود الحد الاقصى لسعر الفائدة |
| FLOOR | عقود الحد الادنى لسعر الفائدة |
| COLLAR | عقود الطوق |
| IN | سعر الفائدة |

**مقدمة**

يعتبر موضوع سعر الفائدة من أهم الموضوعات التي شهدت إهتماما كبيرا في التحليل والدراسات الاقتصادية، وهذا بالنظر لتأثيره الكبير في النشاط الاقتصادي سواء على مستوى تعبئة الموارد المالية من خلال عملية الادخار أو على مستوى توظيف الموارد المالية من خلال عملية الاقراض.

يعتبر نشاط البنوك الاقراضي أحد أهم مصادر تمويل الاقتصاد خاصة المشاريع الاستثمارية التي تساهم في خلق القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل ودفع عجلة الاقتصاد نحو النمو، وبما أن عملية منح القروض لا تتم مجانا بل على أساس سعر الفائدة فإن تغير هذا السعر بين الصعود والهبوط يؤثر على حجم القروض التي يمنحها البنك ومن ثم على نشاط البنك ككل .

بالرغم من الاتفاق على تأثير معدل الفائدة على عملتي الادخار والاقراض إلا أن مستوى هذا التأثير يختلف من دولة إلى أخرى ومن مؤسسة مالية لأخرى، وهذا حسب طبيعة النظام الاقتصادي و مستوى تقدمه خاصة في المجال المالي الذي يعتبر مجال نشاط البنوك التي تهتم بدور الوساطة بين المدخرين والمقترضين.

تحاول البنوك الجزائرية شأنها شأن كل البنوك في العالم توسيع نشاطها وتوظيف الفوائض المالية التي تحوزها بهدف تحقيق عوائد وأرباح تضمن لها تغطية مستحقات أصحاب الودائع الإدخارية على مستوى أول وتضمن إستمرارية نشاطها على مستوى ثان وتمويل الإقتصاد الوطني على مستوى ثالث، إلا أن طبيعة الاقتصاد الجزائري وطبيعة نظامها المالي تثير تساؤلات حول مدى تأثير سعر الفائدة على حجم القروض الممنوحة في البنوك الجزائرية وهو ما دفعنا إختيار موضوع مذكرة بعنوان " تأثير سعر الفائدة على حجم القروض الممنوحة" خلال الفترة (2011-2019)" والتي نحاول من خلالها معالجة الإشكالية العامة التالية:

ما مدى تأثير سعر الفائدة على حجم القروض الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة ؟

إن معالجة الإشكالية العامة تقتضي الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة وحجم القروض ؟
- ما هي أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة ؟
- في أي إتجاه يتغير معدل الفائدة خلال فترة الدراسة؟

**فرضيات الدراسة:**

عند الإنطلاق في البحث في الموضوع إفترضنا مايلي:

**الفرضية الرئيسية:**

يؤثر تغير سعر الفائدة بشكل كبير على حجم القروض الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة ؟

**الفرضيات الفرعية:**

- العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم القروض حيث يؤدي إنخفاض سعر الفائدة إلى زيادة حجم القروض الممنوحة والعكس بالعكس؛
- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة لزبائنه أنواعا مختلفة من القروض وفي مختلف المجالات؛
- يتجه معدل الفائدة نحو الزيادة على مدى فترة الدراسة.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول ظاهرة تعتبر مفتاحا للتنمية الاقتصادية والدعامة الرئيسية لها ، حيث تبرز أهمية الموضوع على المستويين النظري والتطبيقي :

فمن الجانب النظري تقدم الدراسة نظرة شاملة لسعر الفائدة وكيفية قياسه ومختلف أنواعه والعوامل المؤثرة فيه، كما تقدم شرحا مفصلا لمفهوم القروض البنكية ومختلف أنواعها ومعايير وأليات منح القروض.

من الجانب التطبيقي فالدراسة تحاول تبيان فعالية وأثر سعر الفائدة على حجم القروض الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومن ثم إستخلاص مدى قدرة البنك على الاعتماد على سعر الفائدة كأداة للتأثير على القروض خلال الفترة.

**الهدف من الدراسة:**

يتمثل الهدف من وراء هذه الدراسة هو محاولة فهم ومعرفة مدى تأثير التغير في سعر الفائدة على حجم القروض في المؤسسة محل الدراسة، ومن ثم مساعدة البنك على فهم العوامل المؤثرة على نشاطه الاقراضي الذي يعد أحد أهم الأنشطة التي يمارسها البنك.

**حدود الدراسة:**

تستدعي دراسة مثل هذه المواضيع التقييد بإطار زماني ومكاني:

- الإطار المكاني لهذه الدراسة يتمثل في بنك الفلاحة والتمية الريفية لولاية قالمة؛
- الإطار الزماني فقد إختيرت فترة زمنية لهذه الدراسة بين (2011-2019).

**أسباب إختيار الموضوع:**

ككل دراسة لها دوافع ومبررات خاصة لتناولها ومن بين دوافع هذه الدراسة نذكر:

- تطابق موضوع الدراسة مع مجال التخصص؛
- تكوين خلفية نظرية متينة في موضوع سعر الفائدة والقروض البنكية؛
- إقتفاء أثر الدراسات السابقة والاستفادة منها ومحاولة المواصلة البحث وفتح آفاق جديدة للموضوع.

**منهجية الدراسة:**

في محاولتنا للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن خلال طبيعة الموضوع المعالج ونوعية المعلومات والاحصائيات المتوفرة عنه، تم الإعتماد على المنهج الوصفي قصد توضيح الجوانب النظرية للدراسة و ذلك من خلال إستعراض أهم النظريات والنظم التي إهتمت بتفسير موضوع سعر الفائدة والقروض، كما تم اللجوء إلى استخدام المنهج الاحصائي التحليلي لتفسير طبيعة العلاقة بين المتغيرين وذلك حسب الأرقام والمعطيات المتاحة في البنك محل الدراسة.

**الدراسات السابقة:**

من خلال دراستنا لموضوع البحث لقد تم الاطلاع على بعض دراسات سابقة التي تعرض إلى معالجة المواضيع التي تهتم بسعر الفائدة، في دراسات وأبحاث سابقة من رسائل ماجستير و دكتوراه والدراسات الأقرب إلى موضوع البحث هي:

**الدراسة الأولى:**

واضح نعيمة، **العوامل المؤثرة في منخ القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية –حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان (2017/2016)، حيث حاولت الدراسة تحديد كافة العوامل المؤثرة على قرار منح القروض البنكية للمؤسسات من خلال دراسة شملت 12 بنك، حيث توصلت الدراسة إلى أنها خصائص المؤسسة وطبيعة علاقتها بالبنك ووضعيتها المالية كلها مؤثرة في إتخاذ قرار منح القرض للمؤسسة من عدمه.

**الدراسة الثانية:**

دراسة بو بلوطة بلال بعنوان **أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000–2008**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، (2012/2011).

تمحورت إشكالية الدراسة حول فيما يبرز أثر سياسة تحرير سعر الفائدة على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر.

كما هدفت هذه الدراسة في محاولة الوصول الى معرفة إمكانية تطبيق نظرية التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري، كما أظهرت أهمية هذه الدراسة في الجانب النظري في تحديد نطاق الجدل القائم حول موضوع سعر الفائدة، أما الجانب التطبيقي فيبين فعالية الإصلاحات المالية المتخذة في الجزائر في خلق مناخ إستثماري يرتكز على مبدأ المنافسة التامة في إطار الشفافية والافصاح، ومن أهم نتائج هذه الدراسة من ناحية الجانب النظري أن دور سعر الفائدة من عدمه كان ومازال يشكل أعقد المسائل في الفكر المالي والنقدي، وأنه يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل من أجل الوصول الى تحديد واضح لطبيعته وآثاره. أما من ناحية الجانب التطبيقي غياب إستراتيجية واضحة من طرف السلطات الوصية في خلق مناخ إستثماري ينسجم من مبدأ المنافسة، قادر على جلب رؤوس الأموال نتيجة عدم إستقرار القوانين والتشريعات.

**الدراسة الثالثة:**

دراسة بن موفق سهيلة بعنوان **أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، (2006/2005).

تمحورت إشكالية الدراسة حول ما نوع الخطر الذي تتعرض إليه المؤسسة، ومن أهم ما توصل إليه من نتائج هذه الدراسة أن القرارات الحالية والمستقبلية تتأثر بتقلبات معدل الفائدة، بالإضافة إلى أن تقلبات معدل الفائدة تؤثر على القيمة السوقية لأسهم المؤسسة ومنه على أدائها.

**صعوبات الدراسة:**

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة.
- مشكلة النقل وبعد المسافة.
- الوضع الذي تمر به البلاد والذي يعتبر أكبر عائق.
- نقص المراجع المتعلقة بالموضوع .

**هيكل البحث:**

لمعالجة هذا الموضوع تناولنا جانبين أساسيين:

جانب نظري يضم فصلين، واخر تطبيقي متمثل في دراسة تحليلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وعلى هذا الأساس إعتمدنا الخطة الاتية.

- سيتم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسعر الفائدة، وقد قسمناه الى مبحثين، حيث سيتم في البداية التعرف على مفاهيم عامة حول سعر الفائدة، وبعدها إلى محددات أسعار الفائدة ومخاطرها.
- أما الفصل الثاني بعنوان إطار نظري حول القروض، وقد قسمناه هو كذلك إلى مبحثين، المبحث الأول سيتم التعرف فيه على أساسيات حول القروض، أما المبحث الثاني نجد فيه سياسات الإقراض ومنح القروض وفي الأخير مخاطر القروض البنكية ومعالجتها.

- أما عن الفصل الثالث وبعد الدراسة النظرية، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط كافة المعطيات السابقة على أرض الواقع، من خلال دراسة ميدانية لأحد البنوك الجزائرية، ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية" BADR". حيث يهتم بدراسة وتحليل تطورات سعر الفائدة وحجم القروض الممنوحة خلال الفترة (2011-2019).

وفي الأخير نتطرق إلى الخاتمة التي نبين من خلالها أهم النتائج المتوصل إليها إختبار صحة الفرضيات ثم نشير إلى بعض التوصيات والمقترحات والتي تأتي بناء على النتائج المتحصل عليها.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري لسعر الفائدة

**تمهيد:**

يحتل سعر الفائدة مكانة هامة في الأدبيات الاقتصادية باعتباره وسيلة رئيسية واداة فعالة في تمويل الاقتصاد وتنميته، نظرا لارتباطه بمعظم أدوات التعامل في الأسواق المالية والنقدية، وكونه من بين المتغيرات الأساسية والمهمة التي تعتمد عليها السلطة النقدية في تحقيق أهدافها المختلفة، وذلك بإحداث تغيرات بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة.

حيث سنحاول من خلال هذا الفصل الوصول الى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الفائدة.

المبحث الثاني: محددات أسعار الفائدة ومخاطرها.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الفائدة.

خلال هذا المبحث سيتم تفسير ظاهرة سعر الفائدة من حيث ماهيتها ومفهومها، إضافة التعرض إلى أهم أنواع أسعار الفائدة، مع تبيين مدى أهمية ووظائف سعر الفائدة.

### المطلب الأول: ماهية سعر الفائدة ومركباته.

إن الإحاطة بمفهوم سعر الفائدة تقتضي التوصل الى تعريف شامل له ولمختلف مركباته.

#### الفرع الأول: تعريف سعر الفائدة.

يرتبط مفهوم معدل الفائدة بالعلاقة بين القيمة–الزمن، ويختلف تعريفه حسب الوضعية الاقتصادية للعامل الاقتصادي على النحو الآتي[1]:

بالنسبة للمستثمر: يمثل معدل الفائدة تكلفة تجميد رؤوس الأموال؛

بالنسبة للمدخر: معدل الفائدة هو العائد الناتج عن تخليه عن الاستهلاك في الوقت الحاضر؛

بالنسبة للمقترض: معدل الفائدة هو التكلفة التي يتحملها مقابل الحصول على اموال مقترضة بغرض الاستهلاك الحالي؛

بالنسبة للبنوك والوسطاء الماليين: يمثل معدل الفائدة وحدة حساب، مرجع، أداة عمل.

حيث يحدد معدل الفائدة بصورة بسيطة نتيجة التفاعل بين عرض أموال المدخرين والطلب عليها من طرف المقترضين بتدخل الوسطاء.

من خلال ما سبق يمكن تعريف معدل الفائدة على أنه أجر كراء الأموال من طرف الاعوان الاقتصادية ذات الفوائض المالية (المدخرين) تدفعه الأعوان الاقتصادية ذات العجز المالي (المقترضين) في ظل وساطة المؤسسات المالية.

[1] بن الموفق سهيلة, أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005–2006، ص ص 96–97.

## الفرع الثاني: سعر الفائدة حسب مختلف المدارس الاقتصادية.

اختلفت التعاريف التي تقدمها كل مدرسة من المدارس لسعر الفائدة، وذلك حسب مبادئها والفرضيات التي تقوم عليها.

**1. تعريف سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي:** اعتبر أصحاب هذه النظرية أن الفائدة هو " الثمن الذي يدفع لاستخدام رأس المال في أية سوق ويميل الى مستوى التوازن بحيث أن الطلب على رأس المال في هذه السوق عند زيادة هذا السعر يصبح معدلا للكمية المعروضة "[1].

**2. تعريف سعر الفائدة حسب النظرية الكينزية:** حسب نظرة كينز فان سعر الفائدة هو: " الثمن الذي يوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود مع الكمية المتاحة من النقود، حيث ربط تفضيل الافراد للاحتفاظ بثروة على شكل سائل (تفضيل السيولة) بسعر الفائدة "[2].

**3. تعريف سعر الفائدة حسب النظرية المعاصرة:** قد فرق ميلتون فريدمان بين نوعين من أسعار الفائدة أحدهما عام والأخر متعلق بالنقود.

1.3. سعر الفائدة العام: هو عبارة عن " متوسط سعر الفائدة لكل من السندات والأسهم بالإضافة الى ما يقابل الثروة البشرية والبضائع المادية "[3]، ومن ذلك يمكن التعبير عن قيمة سعر الفائدة العام بانه[4]:

سعر الفائدة العام = متوسط سعر الفائدة على السندات والأسهم + سعر الفائدة لقوى العمل البشرية والمادية.

2.3. سعر الفائدة للنقود: هو "نسبة العائد المتوقع للنقود "، ويمكن حسابه كالاتي[5]:

سعر فائدة النقود = سعر الفائدة الحقيقي للنقود + النسبة المئوية للتغير في الائتمان.

---

[1] احمد فريد مصطفى سهير، محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، د ط، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 126.

[2] فيصل محمد فكري احمد، سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية، د ط، مطابع الطوايحي التجاري، د بلد نشر، 1993، ص 293.

[3] المرجع نفسه، ص297.

[4] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، رياضيات التمويل والاستثمار، د ط، كلية التجارة، الإسكندرية، 2001، ص 06.

[5] فيصل محمد فكري احمد، مرجع سبق ذكره، ص 297.

4. **تعريف الفائدة حسب الفكر الإسلامي:** عرف الفكر الإسلامي سعر الفائدة على أساس الربا ويمكن تعريفه على أنه:

"الزيادة في رأس المال نظير تأخير اجل سداد الدين، او زيادة جنس على جنسه في البيع لأجل أو لغير أجل، أو زيادة جنس على غير جنسه في البيع لأجل"[1].

وقد قسم الفقهاء الربا الى قسمين[2]:

**1.4. ربا النسيئة:** "وهو زيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير تأجيل"، وذلك عند اتحاد القدر او اتحاد الجنس. فاذا باع صاعا من بر بصاع من بر مؤجلا لو يصح لزيادة الصاع الأول عن الثاني في الحقيقة، وان لم بيد ذلك ظاهرا، لان الصاع المعجل في التعريف أكثر ثمنا من الصاع المؤجل، فكان فيه زيادة فمنع، ولهذا لم تشترط فيه الزيادة الظاهرة بخلاف البيع المعجل، فانه يشترط للتحريم فيه الزيادة الظاهرة، لعدم وجود الاجل فيه.

ودل على تحريم ربا النسيئة ما رواه أسامة بن زيد رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(**انما الربا في النسيئة**)**

**2.4. ربا الفضل:** "وهو البيع مع الزيادة أحد العوضين عن الاخر في متحد الجنس".

وربا الفضل يكون بالتفاضل في الجنس الواحد من أموال الربا إذا بيع بعضه ببعض، كبيع درهم بدهمين نقدا، او بيع صاع قمح بصاعين من القمح، ونحو ذلك، ويسمى ربا الفضل لفضل أحد العوضين على الاخر.

ودل على تحريمه ما روى عبادة بن الصامت رضي الله عليه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال:" الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، الملح بالملح مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد".

[1] عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفائدة المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، د ط، المعهد الإسلامي للبحوث، 1994، ص21.

[2] موسى صاري واخرون، العلوم الإسلامية، ط 2، الجزائر،2012، ص107.

## الفرع الثالث: مركبات سعر الفائدة.

من الناحية الهيكلية، يتركب معدل الفائدة خاصة بالنسبة للقروض العادية، من مركبتين أساسيتين هما المعدل المرجعي والعمولات، فيمكن حساب معدل الفائدة حسب العلاقة التالية[1]:

**معدل الفائدة = المعدل المرجعي + العمولات**

وكيفية حساب هذه المركبات تختلف حسب البنك والزبائن والقروض ذاتها.

**1. المعدل المرجعي:** يسمى كذلك بمعدل الأساس البنكي "Taux de base bancaire"هو ذلك المعدل الذي تحسبه البنوك على القروض الممنوحة لأحسن الزبائن وهو معدل موجه يتخذ كمرجع لتحديد المعدلات النهائية. اما بالنسبة للقروض العادية فهو لا يعتبر معدل نهائي وانما معلم تحسب على أساسه معدلات الفائدة النهائية.

**2. العمولات:** تعبر عن مجموع ما يتقاضاه البنك نتيجة الاتعاب التي يتحملها عند القيام بعملية القرض، وهذه العمولات لا يمكن ان تكون معدومة بل تكون دوما موجبة، مما يجعل معدل الفائدة النهائي أكبر من المعدل المرجعي، وهذه العمولات تحدد بناءا على:

- **طبيعة القرض:** ويقصد بطبيعة القرض الخصائص المرتبطة به مثل المبلغ، المدة، حيث كلما ارتفع مبلغ القرض وطالت مدته كلما كانت قيمة العمولة كبيرة. كما انه من الخصائص المحددة لطبيعة القرض هو إمكانية تعبئته لدى معهد الإصدار او المؤسسات المالية الأخرى، فتقل العمولة إذا كانت هذه الامكانية متوفرة وترتفع في حالة العكس؛
- **الأخطار الشخصية المرتبطة بالقرض:** يتم النظر بصفة أساسية على مقدرة المقترض على التسديد وشخصيته وسمعته، اما بالنسبة للمؤسسات فيضاف اليها حجمها والنشاط الذي تعمل فيه؛
- **عمولات أخرى:** مثل المصارف الإدارية، ومصارف الاستعمال وغيرها. ولقد حددت التعليمة رقم 95-07 المؤرخة في 22 فيفري 1995، الشروط المطبقة على عمليات البنك في ملحقها الثالث حيث تتضمن مختلف العمولات التي يمكن للبنوك تطبيقها عند منح القروض.

[1] بن الموفق سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

## المطلب الثاني: أنواع أسعار الفائدة.

توجد العديد من التصنيفات الخاصة بأسعار الفائدة، منها ما يتعلق بالموقع ومنها ما يتعلق بالعامل الزمني (المدة) ومنها ما يخضع لمعايير أخرى.

### الفرع الأول: تصنيف أسعار الفائدة حسب الموقع.

**1. أسعار فائدة السوق:** وتنقسم بدورها الى عدة أنواع[1]:

**1.1. أسعار فائدة السوق النقدي:** وهي التي يتم على أساسها تداول الأوراق التجارية قصيرة الاجل مثل: شهادات الإيداع، السند لأمر، ...الخ.

**2.1. أسعار فائدة السوق المالي:** وهي أسعار الفائدة المعتمدة في الأسواق المالية والتي تتداول فيها أوراق مالية طويلة الاجل سواء كانت مستندات مديونية كالسندات، أو مستندات ملكية كالأسهم، حيث تتراوح مدتها بين 2 و10 سنوات.

3.1. **أسعار الفائدة الرئيسية:** "directeur" وهي أسعار الفائدة التي على أساسها يقرض البنك المركزي البنوك التجارية، كما تتحد على أساسها أسعار فائدة الاقتراض ما بين البنوك.

### الفرع الثاني: تصنيف أسعار الفائدة حسب المدة.

يعتبر العامل الزمني عاملا محوريا في تحديد معدل الفائدة، حيث تختلف القروض طويلة الأجل عن تلك القصيرة من حيث عائد التوظيف وتكلفة الاقتراض.

ويمكن تصنيف معدلات الفائدة حسب معيار المدة إلى ثلاثة أنواع[2]:

1. **معدل الفائدة قصير الأجل:** يخص التعاملات التي تقل مدتها عن سنة (أشهر، أسابيع، أيام).
2. **معدل الفائدة متوسط الأجل:** يخص التعاملات التي تتراوح مدتها بين 2 إلى 7 سنوات.

---

[1] بو بلوطة بلال، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2008-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص77.

[2] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف في الأسواق المالية، ط 1، د دار النشر، الأردن، 2004، ص 298.

**3. معدل الفائدة طويل الأجل:** يخص التعاملات التي تتجاوز مدتها 7 سنوات.

## الفرع الثالث: تصنيفات أخرى لأسعار الفائدة.

**1. أسعار فائدة البنوك:** وهي أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك وتنقسم إلى:

**1.1.أسعار الفائدة المدينة:** تعرف بانها الكلفة التي يتحملها المقترض عند اقتراضه الأموال من البنوك وتعتمد في تحديدها أسعار الفائدة الدائنة التي تدفع من البنوك للحصول على الأموال من ذوي الأموال الفائضة (المدخرين) وكذلك على سعر إعادة الخصم للبنك المركزي[1].

**2.1. أسعار الفائدة الدائنة:** وهو السعر السنوي المستخدم في عملية جذب الأموال الى المؤسسة المالية بهدف تحقيق عائد للمودع نتيجة عملية الإيداع، وهو يمثل نسبة مئوية – محددة سلفا – من قيمة المال الذي يتم ايداعه[2].

**2. سعر الفائدة الثابت:** "وهو سعر الفائدة المحدود والثابت من البداية، ولا يكون قابلا للتغيير، وبالتالي فالدائن والمدين يكونان على علم مسبق عن الرصيد الإجمالي بعد انقضاء المدة المتفق عليها، ويعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع استعمالا"[3].

فمثلا عندما يتفق طرفان على معدل فائدة 10% ولمدة معينة فلا يمكن تغيير هذا السعر ومهما كانت التطورات المالية، فهو يبقى ثابت الى غاية انتهاء فترة الاتفاق.

**3. سعر الفائدة المتغير:** هو سعر الفائدة المحدد مسبقا، لكنه يتميز بقابليته للتغيير للظروف المالية التي تطرأ. وينقسم هذا النوع الى:

---

[1] عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، ط 1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 342.

[2] احمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع) سعر الفائدة –متغيرات التضخم –الضرائب – عجز الموازنة، د ط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 18.

[3] لخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990–2011 دراسة قياسية تحليلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013–2014، ص10.

1.3. **سعر الفائدة المتغير المحدد مسبقا:** ونعني به "المعدل المقدر مسبقا وفي مجال منتظم، وذلك تبعا إلى دورية محددة، ويتميز هذا النوع بخاصية تتمثل في قابليته للتغيير عن المعدل المرجعي المختار مسبقا، وذلك حسب الاتفاق بين الطرفين حول إذا ما كانت تطورات مالية فالمعدل سيكون معرضا للزيادة أو الانخفاض عما تم تحديده عند ابرام العقد"[1].

مثلا عندما يتفق طرفان على تحديد معدل الفائدة ب 8%، ونتيجة للتغير العام على مستوى الأسعار وكذلك أسعار الفائدة، يتغير المعدل السابق من 8% الى 10%، فهنا لا يستطيع أي طرف بان يحتج، لان أساس العقد القائم بينهما يفرض تغيير المعدل تبعا لما ساد في الواقع المالي.

2.3. **سعر الفائدة المتغير المحدد لاحقا:** " يتميز هذا النوع بخاصية عدم تحديده الا بعد انتهاء الفترة المتفق عليها"[2]. فمثلا المعدل المتوسط الشهري بالنسبة لشهر جانفي، والذي يعبر عن معدلات الفائدة لأيام الشهر، لا يمكن تحديده الا بعد انقضاء مدة شهر، أي لا يكون هناك اتفاق بين الطرفين حول معدل ابتدائي وانما يكون الاتفاق حول تحديد المعدل بعد انقضاء المدة، وذلك بعد احتساب متوسط معدل الفترات المكونة لتلك المدة.

3.3. **سعر الفائدة النقدي:** "وهو السعر الذي يعدل وفقا للتغيرات المتوقعة في المستوى العام للأسعار"[3].

وقد عرفه "افرنج فيشر" بطريقة دقيقة عن طريق ما يسمى بمعادلة فيشر، وتقرر تلك المعادلة ان سعر الفائدة النقدي (ف) يعادل سعر الفائدة الحقيقي (ف ح) مضافا اليه المعدل المتوقع للتضخم ($\pi_{م}$)، وتكون صيغة المعادلة كالتالي:

$$ف = ف\ ح + \pi_{م}$$ [1]

اذن فعندما يتغير معدل التضخم يتأثر سعر الفائدة النقدي.

**4. سعر الفائدة الحقيقي:** هو معدل الفائدة الذي يحسب بعد الغاء أثر التضخم بالاعتماد على الأرقام القياسية[4].

---

[1] Antoine Sardi, pratique de la comptabilité bancaire, afgc édition, 1999, page 840.

[2] Antoine Sardi. OP CIT. Page 840.

[3] احمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص ص 167-168.

[4] بن موفق سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 101.

**5. سعر الفائدة البسيط:** يحسب هذا المعدل على اساس المبلغ المودع أو المقترض سواء كانت الفائدة بشكل دوري أو محصلة في نهاية المدة بحيث تضاف الفائدة إلى الاصل عند التسديد أو التحصيل[1].

وعليه يبقى المبلغ الذي تحسب عليه فائدة القرض أو الوديعة ثابت طوال المدة.

**6. سعر الفائدة المركب:** في هذه الحالة تتم اضافة الفائدة عند نهاية كل فترة من فترات القرض إلى المبلغ الاصلي الذي انتجها وتعامل معاملة المبلغ الاجمالي من حيث انتاجها للفائدة للفترات القادمة[2].

## الفرع الرابع: حسابات معدل الفائدة.

إن الاختلاف بين انواع معدلات الفائدة فإن ذلك يؤدي الى اختلاف في الفوائد الناتجة عنها

**1. حساب الفائدة البسيطة:** تحسب للفائدة البسيطة عن طريق ضرب عناصر ثلاثة في بعضها كما هو مبين فيما يلي:[3]

$$ف = أ \times ع \times ن$$

حيث:

ف: نمثل الفائدة البسيطة؛ أ: أصل المبلغ؛ ع: معدل الفائدة؛ ن: المدة بالسنوات

أي أن:

الفائدة البسيطة = أصل المبلغ (المستثمر أو المقترض) × المدة × المعدل

2. **حساب الفائدة المركبة:** يمكن حساب الفائدة المركبة من خلال طريقتين

[1] مرجع نفسه، ص 102.

[2] مرجع نفسه، ص 102.

[3] محمد عبد المولى عثمان: أساسيات الفائدة البسيطة، – كلية التجارة – جامعة طنطا، موقع:

fac.ksu.edu.sa › files › lfsl_lwl (10/08/2020)

### 1.2. القيمة المكتسبة:

ان القيمة المكتسبة لأي مبلغ نقدي مودع في أحد البنوك، او مستثمر في أحد المشروعات، او مقرض للغير عبارة عن قيمة ما يؤول اليه هذا المبلغ بعد فترة زمنية معينة، وذلك بعد إضافة جميع الفوائد، أي ان الجملة عبارة عن أصل المبلغ مضافا اليه مجموع الفوائد أي ان[1]:

$$ق\ م = أ\ (1+ع)^{ن}.$$

حيث ان:

ق م: تمثل القيمة المكتسبة بعد انقضاء المدة

أ: اصل المبلغ الموظف

ع: معدل الفائدة

ن: المدة

فعندما يودع شخص مبلغ 10000 و. ن لمدة 10 سنوات، بمعدل فائدة 6%، تكون قيمته المكتسبة كالتالي:

$$ق\ م = 10000(1.06)^{10}.$$

$$ق\ م = 17908.477.$$

أي ان القيمة التي سوف يحصل عليها هذا الشخص بعد 10 سنوات هي 17908,477.

### 2.2 . القيمة الحالية (التحيين):

إذا كانت القيمة المكتسبة هي ما يؤول اليه المبلغ الموظف بعد عدة سنوات، فان القيمة الحالية لهذا المبلغ هي عبارة عن المبلغ الحالي بدون فوائد، فهي عملية عكسية للتوظيف وتكون حسب العلاقة التالية[2]:

$$ق\ ح = ق\ م\ (1+ع)^{-ن}.$$

[1] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، رياضيات التمويل والاستثمار، د ط، كلية التجارة، الإسكندرية، 2001، ص 9.

[2] مرجع نفسه, ص 10.

حيث:

ق ح: تمثل القيمة الحالية

ق م: تمثل القيمة المكتسبة

ع: معدل الفائدة

ن: المدة

فعند تطبيق المثال السابق والذي يحتوي على قيمة مكتسبة تقدر ب 17908,477 والتي ستوظف خلال 10 سنوات. بمعدل فائدة 6% نجد بان القيمة الحالية لهذا المبلغ تكون كالتالي:

ق ح = $17908.477(1.06)^{-10}$.

ق ح = 10000.

اذن فالقيمة الحالية لمبلغ 17908,477 الموظف لمدة 10 سنوات بمعدل 6% هي قيمة 10000.

## المطلب الثالث: أهمية ووظائف سعر الفائدة.

يؤدي سعر الفائدة دورا أساسيا في الجانب المصرفي والمالي، فهو جزء لا يتجزأ من النشاط المالي والعمليات المالية التي تتم داخل الدولة وداخل أسواقها المالية وخارجها، ويؤدي وظائف عديدة تساعد الدولة على تدوير نشاطها المالي محليا ودوليا.

### الفرع الأول: أهمية سعر الفائدة.

يرتبط التعامل بالأسواق المالية بسعر الفائدة بدرجة وثيقة جدا، بشكل مباشر نظرا لارتباطه بمعظم متغيراته، ان لم نقل بجميع أدوات التعامل في الأسواق المالية وبالتالي فأهمية سعر الفائدة تكمن في[1]:

**1.** الفائدة هي ثمن راس المال، او المقابل لاستخدامه، وانما ثمن مبادلة قيمة آنية بقيمة آجلة، أي ثمن مبادلة قيمة حالية بقيمة لاحقة، او مستقبلية، وهي ثمن او مقابل الاقتراض، وبهذا فإنها تمثل تكلفة الاقتراض من جانب، وعائد من الجانب الاخر.

[1] فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، إربد: عالم الكتاب الحديث، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص ص167-169.

**2.** إن المستثمر في الغالب عند توجهه للاستثمار يقارن بين سعر الفائدة الذي يمكنه الحصول عليها من أمواله بشكل وديعة مصرفية وبين عائد استخدام هذه الأموال بالاستثمار في شراء الأوراق المالية والأدوات المالية التي يتم التعامل بها في هذه الأسواق، فاذا كان العائد المتوقع تحقيقه اعلى من سعر الفائدة يتم اتخاذ القرار بالاستثمار فيها، اما اذا كان اقل من سعر الفائدة يتم اتخاذ القرار بعدم الاستثمار، والتوجه نحو إيداع هذه الأموال والحصول على الفائدة مقابل إيداع أمواله لدى المصارف، وهكذا فان سعر الفائدة في علاقته بمعدل العائد المتوقع تحققه نتيجة الاستثمار في الأسواق المالية، وبالتالي فانه العامل الأكثر أهمية في تحديد هذا الاستثمار.

## الفرع الثاني: وظائف سعر الفائدة.

تنظر الوحدات الاقتصادية بكل دقة وحذر لسعر الفائدة باعتبار دوره المحوري في اتخاذ قرار حجم الاستثمار وتكلفة الفرصة البديلة ومجلات الاستثمار، واستنادا لذلك يقوم سعر الفائدة على الوظائف التالية[1]:

**1.** يضمن سعر الفائدة تدفق الأموال من المؤسسات ذات الفائض (المدخرة) الى المؤسسات ذات العجز (المستثمرة) وهذا ما يشجع على زيادة الادخار لأغراض الاستثمار مما يؤدي لزيادة الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة.

**2.** يعد سعر الفائدة جزءا من التكلفة النسبية للمستثمرين، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على النقود وارتفعت تكاليف الصناعة الوطنية وارتفعت الأسعار وانخفضت درجة المنافسة وأثر ذلك على الدخول والاستهلاك.

**3.** يوجه الاستثمارات نحو المجالات المربحة وهذا ما يسمى بالاستخدام الكفء لراس المال.

**4.** يساهم سعر الفائدة في جذب الرساميل الأجنبية عندما يكون مرتفعا.

**5.** يساهم في تنمية وتطور الشركات ذات الكفاءة العالية وبالمقابل يؤدي لإفلاس الشركات ذات الكفاءة المتدنية.

**6.** يؤدي الائتمان لتنشيط وتطور المؤسسات وزيادة حصتها من الناتج الوطني وزيادة أرباحها عن طريق (سعر الفائدة).

[1] علي كنعان، النقود المصرفية والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص ص468-469.

## المبحث الثاني: محددات أسعار الفائدة ومخاطرها.

يعرف مستوى معدلات الفائدة تقلبات صعودا ونزولا، فهمها يستدعي فهم ومعرفة العوامل المؤثرة في سعر الفائدة، كما ينتج عن التقلبات في معدل الفائدة مجموعة من المخاطر يجب التعرف عليها وعلى سبل تغطيتها.

### المطلب الاول: العوامل المؤثرة على أسعار الفائدة.

تتقلب معدلات الفائدة في أسواق المال تحت تأثير مجموعة من العوامل المختلفة.

#### الفرع الاول: تأثير الدخل القومي على معدلات الفائدة.

ترتفع عادة معدلات الفائدة عند حدوث اية زيادة في الدخل القومي، ذلك لان ارتفاع الدخل القومي يؤدي الى ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي وبالتالي الى ارتفاع معدل الفائدة الاسمي. فارتفاع مستوى الدخل القومي يزيد من الطلب على النقد في سوق المال، وذلك لاستخدامه في عمليات التبادل الجارية التي تتم فيه، وبقصد الحصول على ها النقد، يضطر بعض المستثمرين لبيع ما بحوزتهم من أوراق مالية، فتنخفض أسعار هذه الأوراق مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة.

ومن العوامل التي تؤدي الى زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة معدلات الفائدة[1]:

- ارتفاع مستوى الصادرات.
- ارتفاع الإنفاق الاستثماري.
- ارتفاع نسبة استهلاك الأفراد من مداخيلهم.

ويحدث العكس في حالة انخفاض العوامل السابقة.

[1] رسمية احمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، ط 1، دار المعتز، عمان، 2004، ص ص 143-144.

## الفرع الثاني: تأثير قوى العرض والطلب على معدلات الفائدة.

يخضع النقد في سوق المال إلى ما تخضع له السلع الأخرى كل في سوقها الخاص. وعلى هذا الأساس يكون لآلية السوق المبينة على كمية الطلب على كمية النقد مقارنة بكمية المعروض منه نفس الاثار التي لآلية أسواق السلع وذلك من حيث تأثيرها على الأسعار السائدة.

ويتحدد الطلب على النقد في أسواق المال بفضل عنصرين رئيسين هما[1]:

– الطلب المرتبط بتنفيذ عمليات التبادل العادية، أي بيع وشراء أدوات الاستثمار الخالية من عنصر المخاطرة، ويزيد هذا النوع من الطلب عادة كلما ارتفع مستوى الدخل القومي.

– الطلب المرتبط بعمليات المضاربة، وهو الذي يترتب على الرغبة في الحصول على النقد لأغراض استثنائية غير متكررة بقصد ابرام صفقات طارئة.

وإذا زادا الطلب على النقود عن المعروض منها، سيظهر المستثمرون الى التخلص مما لديهم من أوراق مالية، وتحت ضغوط البيع، تنخفض أسعار الأوراق المالية فيرتفع معدل الفائدة الحقيقي.

وينعكس هذا التقلب من معدلات الفائدة على الية سوق المال عندما ينخفض الطلب على النقد، ويعيد السوق الى نقطة التوازن حيث يتساوى العرض والطلب. لكن إذا ما انخفض الطلب أكثر متجاوزا نقطة التوازن يقوم الافراد والمؤسسات حينئذ باستخدام ما لديهم من فوائض نقدية في شراء الأوراق المالية، فترتفع أسعار الأوراق المالية وهكذا.

ومن مظاهر ارتفاع الطلب على النقد والتي تؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة ما يلي:

- ارتفاع طلب الشركات على الائتمان المصرفي بغرض تمويل اعمالها التجارية الانفاق الاستثماري.
- ارتفاع الطلب على القروض الاستهلاكية.
- ارتفاع طلب الأفراد على القروض العقارية للأغراض السكنية وغير السكنية.
- تباطؤ نمو حجم الأموال القابلة للإقراض.

وتتباين درجة استجابة معدلات الفائدة المختلفة للعوامل المشار أعلاه، فمثلا تكون استجابة معدلات الفائدة على الأدوات قصيرة الاجل مثل اذونات الخزينة والسندات قصيرة الاجل اعلى وأسرع من استجابة

[1] مرجع نفسه، ص ص 144-145.

معدلات الفائدة على الأدوات طويلة الاجل. كما ان معدلات الفائدة على الإصدارات الجديدة من السندات تكون أكثر حساسية من معدلات الفائدة على الإصدارات القديمة.

## الفرع الثالث: السياسة النقدية وأدواتها.

1. **تعريف السياسة النقدية:** تعرف السياسة النقدية بأنها" مجموعة الإجراءات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني. أي انها السياسة التي تهدف الى التحكم في عرض النقود في الاقتصاد الوطني"[1].

**2. أدوات السياسة النقدية:** يستعمل البنك المركزي ثلاث أدوات رئيسة مؤثرة على حجم النقود المتداولة في الاقتصاد وعلى أسعار الفائدة تتمثل في[2]:

- **السوق المفتوحة:** من خلال هذه الاداة يعمد النك المركزي إلى بيع وشراء الاوراق المالية بدافع التأثير على حجم القروض التي تخلقها البنوك التجارية، حيث تؤدي عملية بيع الأوراق المالية إلى انخفاض اسعارها وبالتالي ارتفاع عوائدها (معدل الفائدة)، ويحدث العكس عند عملية الشراء.

- **سعر إعادة الخصم:** في حالة زيادة حجم الائتمان المستوى المطلوب وظهور بوادر التضخم النقدي،يلجأ البنك المركزي رفع سعر إعادة الخصم أي يقرر رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للمصارف التجارية، وبالتالي سينخفض مستوى اقتراض المصارف التجارية منه، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى سعر الفائدة، وهذا ما يدفع المتعاملين إلى التقليل من الاقتراض والخصم من المصارف التجارية.ويحدث على العكس تماما إذا ما أراد المصرف المركزي توسيع حجم الائتمان.

- **الاحتياطات القانونية:** توجب القوانين المالية على المصارف التجارية أن تحتفظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي، وهو يمثل النسبة القانونية للاحتياطي، حيث تقوم المصارف المركزية بالتحكم في مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان منخلال تلك النسبة.

---

[1] عيادة سعيد حسين، أثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الثامنة والثلاثون العدد 4، جامعة الانبار، 2015، ص 64.

[2] هيفاء غدير, السياسةالمالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة – دمشق، 2010، ص 44، 45

## المطلب الثاني: خطر سعر الفائدة.

إن تقلبات أسعار الفائدة في الأسواق المالية تجعل الجهات المقترضة والمقرضة عرضة إلى خطر سعر الفائدة.

يقصد بمخاطر أسعار الفائدة تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، والتي تنشا مخاطر سعر الفائدة كنتيجة لاحتمال وقوع بعض الأحداث المحلية أو العالمية العامة كإجراء تغييرات هامة في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدول أخرى ترتبط معها بعلاقة وثيقة أو نشوب حرب[1].

يختلف تعريف سعر الفائدة حسب وضعية العون الاقتصادي مقرض أو مقترض.

### الفرع الأول: خطر أسعار الفائدة بالنسبة للمقترض.

يبرز خطر الفائدة بالنسبة للجهة المقترضة في حالتين[2]:

1. **خطر الاقتراض بسعر فائدة متغير**: من خلال احتمال تعرض ربحية إلى آثار سلبية ناتجة عن تغير سعر الفائدة، حيث يمكن أن تتعرض ربحية المؤسسة المقترضة بمعدل ثابت إلى خطر الفرصة الضائعة وهذا نتيجة انخفاض معدلات الفائدة التي تمس مباشرة قيمة الدين المسعر في البورصة.
2. **خطر الاقتراض بسعر فائدة ثابت:** أما بالنسبة للمؤسسة المقترضة بمعدل فائدة متغير فهي تتعرض إلى خطر عدم الأكادة فيما يخص التكاليف المالية المستقبلية والتي تؤثر بشدة على النتيجة النهائية للمؤسسة.

### الفرع الثاني: خطر أسعار الفائدة بالنسبة للجهة المقرضة.

هي تعرض الموقف المالي للخطر نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة _تحركات أسعار الفائدة _ والتي تؤدي إلى تراجع في الإيرادات بسبب عدم اتساق أجال تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتفاقم هذه الخسارة في حالة عدم توفر نظام معلومات لدى البنك يتيح له الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات،

[1] طارق طه، إدارة البنوك فب بيئة العولمة والانترنيت، د ط، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 486.
[2] بن الموفق سهيلة, مرجع سبق ذكره, ص108.

ومعدلات العائد على الأصول، وتحديد مقدار الفجوة بين الأصول والخصوم لكل عملية من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات سعر الفائدة[1].

فإذا ما تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معين على القرض ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض التي على نفس درجة المخاطر مع القرض المتعاقد عليه فان هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مغرقة في استثمارات يتولد منها عائد يقل عن العائد السائد في السوق،وقد تأخذ مخاطر سعر الفائدة صورة أخرى تتمثل في انخفاض أسعار الفائدة مستقبلا، مما يعني استثمار متحصلات سداد القروض بمعدلات فائدة منخفضة "[2].

كما يمكن تعريف مخاطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة [3].

## المطلب الثالث: تغطية خطر سعر الفائدة.

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على اهم التقنيات والأدوات المتعامل بها في الأسواق المالية، في التغطية ضد خطر تقلبات معدل الفائدة، وبما إن خطر سعر الفائدة يختلف حسب وضعية العون الاقتصادي مقرض أو مقترض، فان أساليب التغطية ضد هذه الأخطار تختلف بين المقترض والمقرض.

### الفرع الأول: تغطية خطر سعر الفائدة بالنسبة للمقترض.

تتعدد الأساليب التي تلجا إليها الجهات المقترضة خاصة المؤسسات لمواجهة المخاطر الناتجة عن تقلب سعر الفائدة، ولعلى ابرز هذه الأساليب تتمثل في:

[1] محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل، ط 2، دار الفكر والقانون، د بلد نشر, 2013، ص 18.

[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، طبعة02, المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص228.

[3] زايدي صبرية، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي, تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2014-2015، ص 30.

## 1. العقود ذات الأجل المحدد المتفاوض عليها في أسواق التراضي.

أسواق التراضي هي الأسواق التي يتعامل فيها البائع والمشتري مباشرة بدون وساطة لتحديد خصائص العقد (المبلغ، تاريخ الاستحقاق...) وهي ليست تحت مراقبة منظمة التي تضمن التعامل الحسن والسيولة مما يجعل عملية إعادة بيع العقود لا تتم بسهولة.

والوسائل المتواجدة على مستوى هذه السوق تسمى بوسائل التحويل، فهي عبارة عن التزامات خارج الميزانية لا تؤثر مباشرة على عمليات الاقتراض أو التوظيف التي هي يتم تسجيلها في الميزانية والهدف من هذه الوسائل هو التأثير على طبيعة المعدل الذي التزمت به المؤسسة ومنه تسديد أو تحصيل الفرق على مستوى معدلات الفائدة[1].

ومن أنواع هذه الوسائل نجد [2]:

- **الأجل بأجل Le terme à terme.**
- **تبادل معدل الفائدة: Le swap de taux d'intérêt.**
- **اتفاقية المعدلات المستقبلية: Forward Rate Agreement (FRA)**

## 2. العقود الاختيارية المتفاوض عليها في أسواق التراضي.

هي تلك العقود التي تسمح بشراء أو بيع الأسهم، المواد الأولية، العملات، معدلات الفائدة، المؤشرات البورصية...الخ في تاريخ لاحق وهذا حسب الشروط المحددة عند تاريخ إبرام العقد ومن بين هذه الشروط نجد سعر التبادل، مدة العقد، العلاوة الواجب تسديدها من طرف المشتري...الخ.

و من بين العقود التي تسمح بالحماية ضد خطر ارتفاع أو انخفاض معدلات الفائدة الاختيارية نجد ال Cap، ال Floor، ال Collar[3].

[1] بن موفق سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 113.
[2] نفس المرجع, ص ص113-115.
[3] مرجع نفسه، ص ص119-120.

## الفرع الثاني: تغطية خطر سعر الفائدة بالنسبة للمقرض(البنك).

عرفت لجنة بازل و لجنة تنظيم البنوك و إدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة إدارة مخاطر أسعار الفائدة على أنها: تلك العملية المركبة و المتسلسلة و المكونة من مجموعة إجراءات على أربعة مراحل: (مرحلة التعرف على مخاطر أسعار الفائدة, مرحلة قياس أسعار الفائدة, مرحلة مراقبة مخاطر أسعار الفائدة, مرحلة السيطرة على أسعار الفائدة) [1].

1. **مرحلة التعرف على مخاطر أسعار الفائدة:** يتم خلال هذه المرحلة اتخاذ إجرائيين:
   - تحديد مختلف مخاطر أسعار الفائدة.
   - الكشف عن مختلف مصادر مخاطر أسعار الفائدة.
2. **مرحلة قياس مخاطر أسعار الفائدة:** من خلال هذه المرحلة يتم:
   - قياس احتمالية حدوث مخاطر أسعار الفائدة.
   - محاولة تحديد توقيت حدوث هذه المخاطر.
   - حساب اثر مخاطر أسعار الفائدة على صافي الفوائد والقيمة السوقية لحقوق الملكية.
3. **مرحلة مراقبة مخاطر أسعار الفائدة:** تتم هذه العملية على مستويين:
   - رقابة داخلية: لمراقبة مدى التزام البنك بسياسات وإجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة.
   - رقابة خارجية: من خلال مراقبة مستويات مخاطر مخاطر أسعار الفائدة على مستوى الجهاز البنكي ككل، ومن خلال التقارير المالية السنوية والنصف سنوية.
4. **مرحلة السيطرة على مخاطر أسعار الفائدة:** في هذه المرحلة تتم عملية الضبط و السيطرة على مختلف أسعار بموجب الإستراتيجية المتبعة في البنك بهدف إلغاء أو تقليل أثار هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

[1] مؤيد عبد الرحمان الدوري و سعيد جمعة عقل, إستراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية باستخدام مبادلات الفائدة: دراسة تطبيقية, مجلة البلقاء للبحوث و الدراسات, المجلد (12), العدد (2), أوت 2008, ص84.

## خلاصة:

من خلال هذا الفصل تبين أن:

- مفهوم سعر الفائدة يختلف حسب موقف العون الاقتصادي بين دائن و مدين, كما تبين أن هناك أنواع مختلفة لسعر الفائدة وفقا لمعايير مختلفة.
- سعر الفائدة يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تلعب دورا حاسما في تحريكه صعودا و هبوطا, و أن تأثير هذه العوامل يؤدي إلى تغير قيمتها بحسب درجة و قوة هذه المتغيرات.
- ينتج عن تقلبات سعر الفائدة مجموعة من المخاطر تطال الجهات المقترضة (المؤسسات) و الجهات المقرضة (البنوك) لذلك يعمل الطرفين كلا على حدا من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة و الآليات الفعالة لمواجهة هذه المخاطر و الحد من أثارها السلبية.

# الفصل الثانـي:

# أساسيات حول القروض

**تمهيد:**

تعتبر البنوك التجارية عصب الحياة الاقتصادية، فهي تضطلع بدور حيوي يتمثل في جذب الودائع والعمل على توظيفها من خلال عملية الإقراض التي تمثل النشاط الرئيسي للبنوك والمورد الأساسي لأرباحها.

وتقدم البنوك قروضا مختلفة الأنواع لجهات متعددة من مستثمرين ومستهلكين،مؤسسات وافراد، وفقا لمعايير واسس تسعى من خلالها للقيام بدورها التمويلي من جهة وتضمن لها تحقيق الأرباح وتجنبها مختلف المخاطر الناتجة عن عملية منح القروض من جهة أخرى.

ومن اجل دراسة مختلف الجوانب المرتبطة بالنشاط الاقراضي للبنك ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القروض.

المبحث الثاني: القروض (السياسات والمخاطر).

**المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القروض.**

تقدم البنوك اشكالا عديدة من القروض، تتماشى مع متطلبات العملاء وامكانياتهم وقدرات البنك وأهدافه، وهذا ما يستدعي التطرق الى التعاريف المتنوعة للقرض وعناصره والى مختلف انواعه.

**المطلب الأول: تعريف القروض وعناصرها.**

يمثل القرض الشكل الأساسي للمعاملات، حيث أن الجانب الأكبر من المعاملات التي تتم في الوقت الراهن ليست معاملات فورية.

**الفرع الأول: تعريف القروض البنكية.**

لقد عرف الباحثون الاقتصاديون القروض بتعاريف متعددة. يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الباحث وهي:

– تعريف القرض على أنه: "مقياس لقابلية الشخص المعنوي والاعتباري للحصول على القيم الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل"[1].

– تعريف القروض على أنها: " التبادل الحالي للبضائع والممتلكات (أو الحقوق فيها) مقابل دفع القيمة المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل"[2].

– كما عرف القرض على أنه: "الثقة التي يوليها البنك لعميله، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغ المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول المصرف على عائد مادي متفق عليه، مع تقديم العميل عن السداد"[3].

ومن خلال ما تم عرضه يتضح لنا أن القروض هي: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشئات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة،

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، د ط، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 1999، ص 32.

[2] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، د ط، دار وائل للنشر، عمان، 1997، ص123.

[3] محمد محمود عبد ربه، محاسبة التكاليف، د ط، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 40.

ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة"[1].

**الفرع الثاني: عناصر القروض البنكية.**

ترتبط العملية الإقراضية بمجموعة من العناصر بحيث تأقلمه على الشكل الذي يخدم المصالح البنكية من جهة، والشخص الطالب للقرض من جهة أخرى، ويمكن ايجازها كالتالي[2]:

**1.**الثقة: تواجد دين أي قيام علاقة مديونية بين الدائن والمدين أيا كان سبب هذه العلاقة، والائتمان يفترض توافر الثقة بين الدائن والمدين.

**2.**مبلغ القرض: أي يكون هذا الدين في صورة نقدية.

**3.**الغرض من القرض: وهو الحاجة أو الطبيعة المراد الاقتراض من أجلها.

**4.**المدة: هناك فارق زمني بين الدين والوفاء به، وهذا الاجل الزمني لا يتحقق بدون الائتمان.

**5.**المقابل: عندما يقدم الدائن على منح الدين للمدين مع الانتظار فترة معينة، فإن احتمال عدم دفع الدين يمثل خطرا للدائن، ولذلك فان هناك مقابلا لتحمل هذه المخاطرة يتمثل في الفائدة.

**الفرع الثالث: خصائص القروض البنكية.**

تتميز القروض البنكية بالخصائص التالية[3]:

– استخدام المنهج العلمي في تقييم أوضاع طالبي الاقتراض وانتقاء صفة الاعتبار الاجتماعي أو الشخصي عند التقييم.

– الاعتماد الكامل على المعلومات الموثقة المتاحة عن المقترضين وأوضاعهم في السوق من خلال الاستعلام عنهم سواء من خلال مؤسسات المالية السابق لهم التعامل معها كالبنوك مثلا أو بيوت الخبرة، وكذا الاستناد في القرار الائتماني إلى بحث وتحليل المراكز المالية لهم، وكذا الدراسة المتأنية للهيكل الإداري للمنشاة طالبة الاقتراض.

[1] حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني، ط 1، مكتبة المجمع العربي، الأردن،2010، ص 59.

[2] عبد الرزاق خبابة، الاقتصاد المصرفي، ط 1، مؤسسة شباب الرياضة، الإسكندرية، 2008، ص 40.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، د ط، دار الجامعية، مصر، 2007، ص ص144-145.

– الاعتماد على الكشوف الرسمية لحركة حسابات طالب التسهيل الائتماني، سواء داخل البنك نفسه أو لدى البنوك الأخرى المتعامل معها.

– الاعتماد على دراسة متكاملة وتحليل دقيق للسوق والصناعة التي يعمل من خلالها العميل للتعرف على الظروف التي تمر بها هذه الصناعة أو التجارة كالكساد أو الرواج، والتعرف على المركز التنافسي للعميل الذي يعمل من خلاله.

– في حالة التمويل المتوسط وطويل الاجل يتعين الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية المتوقعة للتحقق من كفاية فائض التدفق النقدي المتوقع في المستقبل للسداد أقساط التمويل وكذا خدمات الدين من عمولات وفوائد تستحق مستقبلا.

– النظر بعين الاعتبار إلى الضمانات التي يتعين أن يوفرها المدين للدائن.

**المطلب الثاني: أنواع القروض.**

تنوعت القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وذلك بسبب تعدد وتنوع حاجات الناس ورغباتهم وتعدد الأنشطة الاقتصادية واتساع حجمها حيث أصبحت القروض تحتوي العديد من الأنواع والتقسيمات وذلك حسب الأغراض المختلفة.

**الفرع الأول: تصنيف القروض حسب الغرض.**

وتقسم القروض حسب هذا المعيار إلى أربعة اصناف[1]:

**1. قروض استهلاكية:** ويستخدم للحصول على مبلغ للاستهلاك الشخصي، او لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها. ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها مثل، تحويل الموظف لمراقبة على البنك، ضمان شخصي آخر، أوراق مالية، رهن عقاري.

**2. القروض الإنتاجية:** وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع وتتوافر في هذه

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، د ط، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص115-116.

القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة واستخدامها في ذلك.

ولا تحبذ البنوك التجارية منح القروض الإنتاجية الرأسمالية لطول الفترة التي تبقى فيها هذه القروض في حكم المجدة ولطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها.

**3. القروض التجارية:** وهي تلك القروض الممنوحة لأجال قصيرة إلى المزارعين، المنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وطابعهما موسمي، وتختلف البنوك في اهتمامها هذا النوع من القروض، فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد، ومنها ما يفضل أنشطة أخرى.وتفضل البنوك التجارية هذا النوع فيما عداه لملاءمته لطبيعتها.

**4. القروض الاستثمارية:** تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابه في سندات وأسهم جديدة وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض لتمويل الدورة الاستثمارية عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

وفي كل هذه الحالات يمثل القرض جزء من قيمة الأوراق المالية المشتراة، عندما تنخفض القيمة السوقية للأوراق يطلب البنك من المقترض تغطية قيمة الفرق نقدا أو تقديم أوراق مالية أخرى، وفي حالة عدم تنفيذهم لرغبة البنك يقوم البنك ببيع الأوراق المالية المرهونة لديه ليحصل من ثمن البيع مقدار ما قدمه لهم.

**الفرع الثاني: تصنيف القروض حسب معيار أجل الاستحقاق.**

وتقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أصناف:

**1. قروض قصيرة الاجل:** وهي قروض لا تزيد مدتها عن السنة، وتمثل الجانب الأكبر من قروض البنوك، وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء[1].

وتسمى هذه القروض أيضا بقروض الاستغلال وهي القروض التي تحصل عليها المنشئات من البنوك بغرض تمويل التكاليف العادية والمتجددة للإنتاج ومتطلبات الصندوق وتلتزم المنشأة بردها خلال فترة لا

[1] صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، ط 1، علام الكتب للنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 38.

تزيد عن السنة، ونشاطات الاستغلال الممولة بهذه القروض تتكون باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها: التموين، التخزين، الإنتاج والتوزيع.

كما تأخذ القروض المصرفية قصيرة الاجل صور أخرى تندرج ضمن الأساليب الاستثمارية التقليدية للبنوك تتمثل في[1]:

**1.1.** تسبيقات على الحساب الجاري للمنشاة لدى البنك: وتتمثل هذه الوضعية في قيام البنك بالسماح للمنشاة صاحبة الحساب الجاري بتجاوز رصيدها الدائن لدى البنك الى حد متفق عليه، أي يمكن أن يكون حسابها لدى البنك مدينا.

**2.1.** السحب على المكشوف: طريقة تمويلية يمنحها البنك للمنشاة التي تكون عادة من عملائه الدائمين فيسمح لها باستخدام أموال أكبر مما هو موجود برصيدها أدى البنك خلال مدة تتراوح بين 15 يوما وسنة.

**3.1.** تسهيلات الصندوق: وهي القروض التي تمنحها البنوك للمنشآت التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا، والناتجة عن تأخر الإيرادات عن النفقات او المدفوعات، حيث تهدف الى تغطية الرصيد المدين إلى أن يتم التحصيل لصالح الزبون.

**4.1.** القروض الموسمية: الطبيعة الموسمية للعديد من نشاطات المؤسسة كالشراء والإنتاج والبيع تجعل المؤسسة في حاجة إلى قروض تتلاءم مع هذه الميزة والموجهة لتمويل التكاليف المختلفة المرتبطة بدورة الإنتاج الموسمية، ومنه إن هذا النوع من القروض يستعمل لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن النشاط الموسمي كنشاطات إنتاج وبيع اللوازم والأدوات المدرسية أوإنتاج وبيع بعض المحاصيل الزراعية الموسمية، فبارتباط النشاط الموسمي بدورة الاستغلال فإن مدة هذه القروض لا تتعدى تسعة أشهر.

**5.1.** قروض الربط: وهو عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

**6.1.** تسبيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم للزبون لتمويل مخزون معين وحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص58-61.

**2. قروض متوسطة الأجل:** وتتراوح آجالها بين السنة وسبعة سنوات، وهي تمنح لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية المتعددة، ويحدد لها برنامج للسداد، ويرتبط بالتدفقات المالية والمتوقعة، والتي يستدل عليها من خلال الدراسات الاقتصادية للمشروع المقترض، عادة ما تسدد هذه التسهيلات على دفعات متساوية، أو بدفعة واحدة[1].

ويمكن أن نميز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل[2]:

**1.2.** قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة: يتعلق الأمر بالقروض التي يستطيع البنك إعادة خصمها لدى مؤسسات مالية أخرى، أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على سيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من خطر تجميد الأموال وكذا تجنب مشكلة نقص السيولة.

**2.2.** قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة: وهذا يعني أن البنك ليس باستطاعته إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإن البنك يكون مضطرا إلى انتظار نهاية مدة القرض لاسترجاع أمواله ومنه هناك خطر تجميد الأموال كما أنه هناك مخاطر مرتبطة بوقوع البنك في أزمة نقص السيولة، هذا النوع من القروض موجه لتمويل استثمارات أو مشاريع ضخمة وذات مبالغ كبيرة تفوق مدتها في الغالب 7 سنوات ويمكن ،أن تصل أحيانا إلى 20 سنة أو حتى إلى 25 سنة مثل الحصول على عقارات (أراضي ومباني) بالإضافة إلى حيازة على التجهيزات الضخمة والثقيلة وغير ذلك من الاستثمارات الضخمة فنظرا لطبيعة هذه القروض فهي تكتسي العديد من المخاطر، ولذا يجب على البنك اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل درجة هذه المخاطر ومن بين هذه التدابير يقوم البنك بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم ضخمة.

**3. قروض طويلة الأجل:** وتزيد مدتها عن سبعة سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع، بحيث تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار قبل البدء في الحصول على الفوائد[3].

---

[1] جميل الزيدانين والسعودي، أساسيات في الجهاز المالي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص46.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص74-75.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

**الفرع الثالث: تصنيف القروض حسب معيار الضمان.**

تنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى نوعين[1]:

**1. قروض مضمونة:** وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية، أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

**1.1.** قروض بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

**2.1.** قروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتامين للقرض، أو قروض بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول، أو القروض بضمان الكمبيالات للبنك والخاصة بالأشخاص الذين يتفاعل معهم العميل.

**2. قروض غير مضمونة:** ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.

**المطلب الثالث: أهمية وأهداف القروض البنكية.**

تقوم البنوك بعدة وظائف مختلفة ومن أهمها وظيفة الإقراض وذلك للدور الكبير الذي تلعبه حيث تتمتع هذه الأخيرة بأهمية بالغة، ولذا يتوجب على إدارة الإقراض تحديد الأهداف التي ترجو إلى تحقيقها في المستقبل.

**الفرع الأول: أهمية القروض البنكية.**

يمكن تلخيص أهمية القروض في العناصر الآتية[2]:

– يساعد القرض النقود القانونية في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع، حيث أنه يسمح في بعض الأحيان الاستغناء عن النقود حيث يمكن عن

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، مرجع سبق ذكره، ص ص117-118.

[2] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص82-84 .

طريقه أن يتم التعامل بين الافراد دون حاجة لاستعمال النقود اكتفاء بتداول أوامر تسديد الديون بين بعضهم البعض بدلا من تداول النقود.

– تلعب القروض دورا كبيرا في زيادة عملية تخصيص المواد في المجتمع سوءا في مجال الاستهلاك أو الإنتاج، ففي مجال الاستهلاك تسمح القروض للأفراد بتوزيع انفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم اقصى اشباع كلي ممكن، وذلك إذا أحسن الفرد استغلال ما يحصل عليه من تسهيلات ائتمانية، هذا فضلا عن تأثيره في توسيع سوق السلع الاستهلاكية مما يشجع على الإنتاج الكبير بكل ما يحققه من مزايا وفوائد، أما أهمية القروض في مجال الإنتاج فتصل إلى حد أن الإنتاج الحديث لم يكن ليوجد وليستمر دون الائتمان.

– يلعب الائتمان دورا كبيرا فيما يتعلق بتحديد الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع ان ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين ضئيلا ويرتفع إذا كان كبيرا.

– إن وجود الائتمان يفتح أفاقا رحبة أمام الطاقات الخلاقة وأصحاب المواهب في المجتمع، فكثيرا من هؤلاء قد يكونون في انتظار الفرصة التي تتيح لهم الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات او تطبيق اختراعات تعود على المجتمع بأكبر فوائد، اذ يكفل الائتمان للمنظمين أن يقترضوا المال اللازم ويحولوه الى مشاريع.

– عن طريق نظام الائتمان يستطيع البنك أن يمنح عملائه قروضا بمبالغ كبيرة على الرغم من الاحتفاظ باحتياطي نقدي قليل نسبيا، فالبنوك تقرض اضعافا ما يودع عندها بواسطة الافراد والشركات ولهذا يوصف البنك بأنه صانع الائتمان.

**الفرع الثاني: أهداف القروض البنكية.**

تتنوع الأهداف التي تحققها القروض البنكية بين أهداف خاصة بالبنك وأهداف عامة تخص النشاط الاقتصادي.

**1.الأهداف الخاصة بالبنك:** يهدف البنك من خلال نشاطه الإقراضي الى تحقيق ما يلي[1]:

– استثمار جزء من الأموال المدخرة وتغطية أعباؤها.

– الحصول على أكبر عدد من الزبائن بما يتماشى مع سياسته الاقراضية.

– تنمية نشاط البنك بصورة مستمرة وتحقيق عائد مرضي.

– كفاية الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة.

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص209.

**2.الاهداف العامة للقروض:** يتمثل الهدف من منح القروض البنكية في تنشيط الحياة الاقتصادية وتمويلها من خلال الوظائف الآتية[1]:

**1.2. وظيفة تمويل الإنتاج:** تستوجب احتياجاتالإنتاج أو الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد وتوفير قدر كبير من رؤوس الأموال ونتيجة لصعوبات توفير هذا القدر من الادخارات والاستثمارات الفردية، فإن اللجوء الى المصارف والمؤسسات المالية لهدف الحصول على القروض أصبح أمر طبيعيا وضروريا لأجل تمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية بمختلف أنواعها.

**2.2. وظيفة تمويل الاستهلاك:** المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بواسطة القروض المقدمة من البنوك، مما يساعد على توزيع الانفاق الاستهلاكي عبر الزمن كما ان الائتمان الاستهلاكي يساهم في زيادة رفعة السوق وزيادة حجم الإنتاج والاستثمار.

**3.2. وظيفة تسوية المبادلات:** تظهر أهمية قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وابرام الذمم من خلال مكونات عرض النقود وكمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع من اجمالي مكونات عرض النقد، ان معظم التعامل في تسوية المبادلات السليمة والخدماتية يتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل مع اعتماد اقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع.

[1] الشمري ناظم محمد النوري، النقود والمصارف، د ط، جامعة الموصل، العراق، 1995، ص ص11-12.

**المبحث الثاني: القروض (السياسات والمخاطر).**

تنقسم الأنشطة الاقراضية للبنوك التجارية إلى أنشطة مأمونة وأنشطة تتعرض إلى مخاطر حيث أن وجهة النظر المعروفة عند اتخاذ قرار الإقراض تشير إلى أنه لا يوجد إقراض خالي من المخاطر، كون القروض والمخاطر يتماشيان معا لذا يتطلب من مدراء البنوك فهم طبيعتها والتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها.

لا بد لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون لديه سياسة إقراض مكتوبة يعتمد عليها في إدارة وظيفة الإقراض ولذلك يمكن تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك التجارية ومن اجل تفادي هذه المخاطر وتدنيها يجب على البنك وضع طرق لتسييرها.

**المطلب الأول: سياسة الإقراض ومنح القروض.**

يتمتع كل بنك بسياسة إقراض خاصة به، حيث يتم إقرار هذه السياسة من قبل الإدارة العليا للبنك والمتمثلة في مجلس إدارة البنك، حيث تتحدد كفاءة وفعالية إدارة الإقراض في البنك التجاري بكفاءة وفعالية قرار الإقراض فيها، ويتسم هذا الأخير في العادة بنوع من التعقيد والصعوبة، ويعود إلى أن نتائج القرار بشكل عام لا تظهر إلا بعد فترة زمنية غير قصيرة بسبب حالة عدم التأكد في المستقبل.

**الفرع الأول: السياسة الإقراضية.**

على الرغم من اختلاف سياسة الإقراض من بنكإلى آخر، إلا أنه تتفق في الإطار العام المكون لمحتوياتها.

**1. تعريف سياسة الإقراض:** تمثل مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروضومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فان سياسة الإقراض حسب البنك الجزائري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض[1].

[1] زرقة أسماء، دور قروض الاستثمار في الرفع من قيمة العملة المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم,2017-2018، ص13.

**2. إعداد سياسة الإقراض:** عند وضع **سياسة** الإقراض التي ينتهجها البنك من قبل الجهات المسؤولة يتعين ان تراعي عدة مستويات من التوافق[1]:

– التوافق مع البيئة الخارجية التي تختلف من وحدة مصرفية إلى أخرى.

– التناسق بين سياسات الائتمان الإقليمية (الفرعية) بمختلف المحافظات والمدن.

– تناسق السياسة الإقراضية للبنك مع باقي سياساته الرئيسية الأخرى: (كسياسة تنمية الودائع؛ سياسة الاستثمار المالي وغير مالي؛ سياسة التسويق المصرفي؛ سياسة العلاقات العامة...) حيث يتم هذا التناسق في إطار التخطيط الاستراتيجي.

**الفرع الثاني: إجراءات وأسس منح القروض.**

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسية التالية[2]:

**1. فحص طلب القرض:** يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، خاصة من حيث غرض القرض وأجل استحقاقهوأسلوب السدادويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك،وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشآت وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها.

**2. التحليل الائتماني للعميل:** يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناءا على المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملائمة رأسماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

**3. التفاوض مع المقترض:** بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل الماليللقوائم المالية الخاصة بالعميل،يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداده، مصادر السداد،

[1] محمد كمال الخليل حمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، د ط، نشأة المعارف، مصر, 2002، ص238.

[2] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، د ط، دون دار نشر, مصر, 1998، ص230.

الضمانات المطلوبة وسعر الفائدةوالعمولات المختلفة،ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

**4. اتخاذ القرار:** تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو عدم قبوله (شروط البنك)،وفي حالة قبول التعاقد، يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للقرض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبيوصنف القرضوالغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقته، إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية.

5. **صرف القرض:** يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهداتوالالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6. **متابعة القرض والمقترض:** الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة،وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7. **تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا ما لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية، تأجيل السداد، تجديد القرض).

**الفرع الثالث: معايير منح القروض.**

يمكن ان نقسم معايير منح القروض البنكية معايير خاصة بالزبون والاستثمار الذي ينوب تمويله، ومعايير أخرى خاصة بالبنك.

**1.معايير خاصة بالزبون:** تطلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض تقديم مجموعة من المعلومات والتي تخضع للدراسة والتحليل،والتي على ضوئها يتم اتخاذ القرار

بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل،ومن هذه المعلومات نجد المعلومات المالية التي تعد المادة الخام لعملية التحليل المالي والمعلومات غير المالية[1].

**1.1. التحليل المالي:** والذي يعرف على أنه: "عبارة عن دراسة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر[2].

تعتبر أساليب التحليل المالي من أهم وأفضل المعايير التي تساعد في دعم قرار منح الائتمان المصرفي لما تقدمه من مؤشرات تخدم هذا القرار ومن هذه المؤشرات:

**أ . التحليل بالقوائم المالية:** والذي يعتمد على تحليل القوائم الآتية[3]:

- الميزانية العمومية.
- قائمة الدخل.

**ب . التحليل بالنسب المالية[4]:**

- نسب السيولة.
- نسب الربحية.
- نسب النشاط.
- نسب المديونية.

[1] دنيا بوقديرة، سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص66.

[2] صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصد مرباح، ورقلة, 2012-2013، ص10.

[3] عدنان تأبه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، د ط، دار البازوزي العلمية، عمان, 2008، ص ص24-25.

[4] جودة جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، د ط، دار دجلة، عمان، الأردن، 2009، ص ص153-154.

**2.1. نموذج 5CS:** أصبح من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بنظام 5CS وهي[1]:

- القدرة على السداد Capacity.
- شخصية العميل character.
- رأس مال العميل capital.
- الضمانcollateral.
- الظروفConditions.

**3.1. نموذج 5PS:** تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف ب5PSوتحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج 5CS إن كانت بأسلوب آخر، وتحتوي هذه المعايير[2]:

- العميل People؛
- الغرض من الائتمان Purpose.
- القدرة على السداد Payment.
- الحماية Protection.
- النظرة المستقبلية Perspective.

**2.معايير خاصة بالبنك:** تشمل هذه المعايير العناصر التالية[3]:

1.2. السيولة: وبقصد بها درجة السيولة التي يتمتع بها البنك في الوقت الحالي ومدى قدرته على توظيفها، أي قدرة المصرف على مواجهة التزاماته وهي مرتبطة أساسا باستقرار الودائع يحد من قدرته على اعتماد سياسة شاملة للإقراض، ويصبح البنك اهام هدفين متصادفين:

- تلبية التزاماته اتجاه المودعين.
- تلبية طلبات المقترضين.

---

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، د ط، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية, 2000، ص ص245-247.

[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، ط 1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص153-155.

[3] واضح نعيمة، العوامل المؤثرة في منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية –حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2016-2017، ص145.

2.2. إستراتيجية البنك: وهي السياسة التي يعتمدها البنك في اتخاذ قرارته الائتمانية ويعمل في اطارها.

3.2. قدرات وإمكانيات البنك: تشمل الإمكانيات البشرية ممثلة في الإطارات والخبرات المؤهلة على الاشراف على الوظيفة الائتمانية بالمصرف، إضافة الى الإمكانيات المادية وعلى راسها التطور التقني والتكنولوجي المعتمد في البنك.

4.3. استقلالية البنك: وهذا يعود الى الجهة التي تملك (خاصة او عامة).

5.2. التشريعات والقوانين: عادة ما يصدر البنك المركزي باعتباره اعلى سلطة نقدية قوانين وسع قيود تحدد إمكانيات التوسع في القروض او تقليصها، وكذا الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها وهذا تفاديا لأي تضارب بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

**المطلب الثاني: مخاطر القروض البنكية ومعالجتها.**

تتسم الأنشطة الإقراضية للمصارف التجارية إلى أنشطة مأمونة وأنشطة تتعرض إلى مخاطر حيث أن وجهة النظر المعروفة عند اتخاذ قرار الإقراض ومنح الائتمان تشير أنه لا يوجد استثمار أو إقراض خالي من المخاطر.

**الفرع الأول: مفهوم مخاطر القروض.**

يوجد العديد من التعاريف لخطر القرض، تصب جميعها في مجرى واحد، حيث تعرف خطر القرض على انه:" خطر تحقق خسارة كلية أو جزئية في حال عجز الطرف المقترض عن الوفاء بالتزاماته"[1].

لذلك يمكن القول بأن مخاطر القروض: " هي تلك المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة العميل أو رغبته في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، ضمن فترة زمنية معينة،ومتفق عليها، أو تلك الناتجة عن ركود اقتصادي في قطاع معين أدى إلى عجز المقرضين على تسديد الديون "[2].

**الفرع الثاني: أنواع مخاطر القروض.**

تنتج عن عملية منح القروض من قبل البنوك مخاطر من أشكال مختلفة أبرزها:

[1] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، د ط، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص136.

[2] شرون رقية، تحليل وقياس خطر القرض في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03, 2012، ص84.

**1. مخاطر السيولة:** احتمال عدم قدرة المصرف على الإبقاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو الموجودات السائلة وقت الحاجة إليها[1].

**2. مخاطر سعر الفائدة:** هي المخاطرة التي يتحملها المصرف بسبب تقلبات سعر الفائدة[2].

**3. مخاطر سعر الصرف:** عبارة عن الخسارة الناجمة من تغيرات نسب الديون والحقوق المسجلة بالعملة الصعبة مقارنة مع العملة المرجعية للبنك[3].

**4. المخاطر المتعلقة بالمقترض:** تتعلق هذه المخاطر ب[4]: (أهلية المقترض وصلاحيته للإقراض؛ السمعة الائتمانية؛ السلوك الاجتماعي للمقترض؛ المركز المالي للمقترض؛ المقدرة الإنتاجية للمقترض).

**5. المخاطر المتعلقة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:**تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية[5].

**6. المخاطر المتعلقة بالعملية المراد تمويلها:** تختلف هذه المخاطر باختلاف طبيعة كل عملية وظروفها وضماناتها فمخاطر الإقراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية، وعن مخاطر تمويل عمليات المقاولات وإصدار خطابات الضمان المرتبطة بها[6].

**7. المخاطر المتصلة بالظروف العامة:** يتعدد هذا النوع من المخاطر حيث يشمل[7]:

**1.7. المخاطر الاقتصادية:** هي التي تخرج عن إدارة المقترض وعن تأثيره ونذكر منها:

– أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات.

– الاتجاه الذي تأخذه الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير، أو في الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

---

[1] حاكم محسن الربيعي، حوكمة البنوك، ط 1، دار اليازوري، الاردن، 2006، ص113.

[2] انظر الفصل الأول.

[3] عدنان تأبه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص249.

[4] دنيا بوقديرة، مرجع سبق ذكره، ص ص43-44.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص158.

[6] دنيا بوقديرة، مرجع سبق ذكره، ص45.

[7] عيد احمد أبو بكر، دراسات وبحوث في التأمين، ط 1، دار الصفاء، الأردن، ص358-360.

**2.7. مخاطر السوق:** تعرف بأنها المخاطر التي تنشأ عن تعرض مراكز المتاجرة للبنك لحركات معاكسة في أسعار أو معدلات السوق المختلفة، أو تعرف أيضا على أنها قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته من خلال توفير الأموال اللازمة ودون تحمل خسائر، وتصنف عادة ضمن فئة مخاطر المضاربة إذ أن تحركات الأسعار من الممكن أن تنتج عنها أرباح أو خسائر بالنسبة للمصرف.

**3.7. مخاطر التشغيل أو العمليات:** وهي تعني خطر الخسارة الناشئة عن إخفاق الأنظمة اليدوية المتداولة لدى المصرف وتحليل قيود بطريقة دقيقة وصحيحة.

**4.7. المخاطر القانونية:** هي المخاطر التي تنشا عن عدم وضوح الأنظمة والتشريعات والقوانين والتي تنتج عنها مخالفة تلك القوانين أو عدم التقيد بها، بمعنى أنها تمثل الخسائر الناجمة عن صدور تعليمات وقوانين من الجهات الرقابية المنظمة لعمل البنك ذات أثر سلبي على مركزه أو دخول البنك في عقود لا تستطيع تنفيذها الالتزام بها.

**الفرع الثالث: مؤشرات قياس مخاطر القروض.**

تبرز خمسة مؤشرات كأكثر النسب المالية استخداما لقياس المخاطر الائتمانية في البنك وهي[1]:

**1. المخاطر الائتمانية = قروض قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات**

حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية للمصرف أن ذلك يعكس زيادة القروض قصيرة الأجل التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

**2. المخاطر الائتمانية = القروض المتعثرة / إجمالي القروض.**

يقصد بالقروض المتعثرة هي تلك القروض التي مضى على استحقاقها 90 يوما أو أكثر.

**3. المخاطر الائتمانية = صافي الديون المعدومة / إجمالي القروض.**

القروض المعدومة فهي القروض المصرح بها من طرف إدارة المصرف بوصفها قروض يتعذر تحصيلها إذا ما تم تحصيل بعض هذه القروض المعدومة فان المبالغ المحصلة عليها تنزل من إجمالي الديون المعدومة أصولا إلى صافي الديون المعدومة.

**4. المخاطر الائتمانية = الاحتياطي السنوي لخسائر القروض / إجمالي القروض.**

[1] دنيا بوقديرة، مرجع سبق ذكره، ص ص49-50.

**5. المخاطر الائتمانية = مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض.**

يشير المؤشرين الأخيرين من مؤشرات المخاطرة الائتمانية عن كيفية استعداد المصرف لمواجهة خسائر القروض من خلال بناء احتياطات خسائر القروض.

**المطلب الثالث: إدارة مخاطر القروض البنكية ومعالجتها.**

إن ضمان بقاء البنوك واستمرار نشاطها يلزمها بمعالجة وإدارة مخاطر القروض البنكية بطريقة جيدة ودقيقة.

**الفرع الأول: خطوات إدارة المخاطر:**

تتم إدارة مخاطر القروض وفقا للخطوات الآتية[1]:

1. **تحديد المخاطر:** لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لا بد أولا أن يحددها، فكل منتج آو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي: خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل.
2. **قياس الخطر:** إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة:حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.
3. **ضبط المخاطر:** هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.
4. **مراقبة المخاطر:** إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية والمخاطر القانونية.

**الفرع الثاني: وسائل إدارة المخاطر:**

تكمن وسائل إدارة المخاطر في[2]:

---

[1] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، د ط، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 245.

[2] عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص389-390.

1. **سياسة تجنب الخطر:** " أي إمكانية تجنب الخسائر و الأضرار المادية الناتجة عن تحقق الخطر, و مع أن طريقة تجنب الخطر هي من أكثر الطرق فاعلية لأن إتباعها يؤدي إلى انعدام الخطر كليا, إلا أن تطبيقها يضل محصورا في نطاق ضيق جدا, وذلك لان الخطر متغلغل في جميع أوجه أشغال البنك و لذا فقد تستخدم هذه الطريقة جزئيا في الحالات ذات درجة الخطورة العالية جدا و أيضا في الحالات التي قد تبلغ فيها الخسائر المتوقعة أكبر حد من الحد الذي يستطيع متخذ القرار في البنك تحمله, و هنا تنعدم المواجهة أصلا نتيجة التجنب أو الابتعاد عن الخطر ".

2. **سياسة التحكم في الخطر:** يقصد بهذه السياسة, اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع تقليل فرص تحقق مسببات الخطر, و الآثار الناتجة عنه في تحقيق هذا الخطر, و يتضمن ذلك استخدام الأساليب العلمية و الفكرية, و التي قد تكون إرشادات أو تحسين في طرق التفكير أو ترشيد لطرق الأداء كما قد تعتمد على استخدام بعض المعدات و الأجهزة الفنية , التي تمكن من تحقيق أهداف هذه السياسة, و تعرف بسياسة الوقاية و المنع, و بصفة الحصر فالبنوك تلجأ إلى استخدام الكثير من الوسائل و الأساليب لتقليل مخاطر الائتمان, و من أهم هذه الوسائل و الأساليب:

1.2. دراسة عناصر منح الائتمان (الشخصية، المقدرة، رأسمال، الضمانات، الظروف الاقتصادية) للاستفسار عن العميل.

2.2. تدريب موظفي البنك والتزام موظفو إدارة الائتمان بإجراءات منح التسهيلات.

3.2.إتباع البنك لإجراءات ووسائل علاج الديون المتعثرة وإتباعه لنظام تدقيق ورقابة داخلي قوي.

3. **سياسة تحمل الخطر:** ويقصد بهذه السياسة قيام صاحب البنك بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تحقق الخطر،وتتبعها إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم مع توافر القدرة المالية، على مواجهة هذه الخسائر، ويمكن تطبيقها من خلال بعض الأعمال والأمور المصرفية التي تحد داخل البنك منه:

1.3. تقرر إدارة البنك إعدام نسبة من الديون الرديئة، والمشكوك في تحصيلها واعتبارها من الديون المعدومة أو القروض الهالكة.

2.3. تتحمل إدارة البنك في بعض الأحيان مخاطر السحب على المكشوف لبعض العملاء، وهو ما يسمى منح التسهيلات بدون ضمان لأصحاب السمعة الممتازة.

3.3. تنقسم القروض من حيث نوع الضمان إلى قروض بضمانات وهي الغالبية العظمى، وقروض بدون ضمانات وهي تمنح للعملاء الجيدين وذلك اعتمادا على السمعة المالية وقوة المركز المالي وذلك كمحاولة لكسب عميل جديد أو الاحتفاظ بالعميل الحالي، ولكن لا يحبذ أن تكون القروض بمبالغ كبيرة بدون ضمان لمالها من مخاطر بنكية جسيمة.

4. **سياسة تحويل أو نقل الخطر**: وتتم من خلال:

1.4. نقل الخطر من خلال العقود: وهي تحويل عبء الخطر إلى شخص أو جهة قادرة على مواجهة الخطر مقابل تكلفة معينة يتفق عليها مقدما،وينظم تحويل الخطر من الناحية القانونية عقد يتم فيه تحديد المخاطر التي يتم تحويلها وطرفي العقدوحقوق والتزامات كل طرف (مثل منح قرض لعميل بضمان وديعة عميل آخر في البنك).

2.4. من خلال التأمين: حيث تعتمد سياسة التأمين على وجود جهة متخصصة في إدارة الخطر تتمتع بالثقة المالية، وتتعهد في إطار التزام تعاقدي بتحمل عبء الخطر المنقول إلى تلك الجهة مقابل حصول هذه الجهة على تكلفة تتناسب مع هذا العبء، وينظم الالتزامات والحقوق المتبادلة عقد يسمى عقد التأمين.

وتجدر الإشارة هنا أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد أصدرت الوثيقة المرسومة "مبادئ إدارة مخاطر الائتمان" لتشجيع المراقبين المصرفيين على المستوى العالمي على تعزيز الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان، ومع هذه المبادئ الواردة في هذه الوثيقة يمكن تطبيقها بوضوح على عملية الإقراض، ولكن من الممكن أن تطبق على جميع الأنشطة التي يكون فيها مخاطر الائتمان.

إن الممارسات السليمة الواردة في وثيقة إدارة مخاطر الائتمان تتناول المجالات الآتية[1]:

- إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان؛
- العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة؛
- المحافظة على عملية إدارة وقياس ضبط ائتمان وافية ومناسبة؛
- التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان.

[1] دنيا بوقديرة، مرجع سبق ذكره، ص ص49.

ومع إن ممارسات إدارة المخاطر الائتمان قد تختلف بين المصارف حسب طبيعة ودرجة تعقيد أنشطة الائتمان، إلا أن برنامج إدارة مخاطر الائتمان الشامل بتناول هذه المجالات الأربعة حصرا، كما أن هذه الممارسات تطبق بتوافق مع الممارسات والمعايير السليمة المتعلقة بتقييم نوعية الأصول، وكفاية المخصصات والاحتياطات والإفصاح عن مخاطر الائتمان التي تم تداولها في وثائق أخرى للجنة بازل.

**خلاصة:**

من خلال هذا الفصل اتضح ان البنوك تقدم أنواعا مختلفة من القروض (استهلاكية، استثمارية) لجهات مختلفة (مؤسسات الافراد) لفترات ومدد مختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة) وفق أليات ومعايير وشروط محددة، حيث تعد عملية منح القروض أحد اهم الأنشطة التي تمارسها البنوك واخذ أهم مصادر ربحيتها، كما أنها تلعب دورا مهما في تمويل المؤسسات والمشاريع الاستثمارية ومن ثم تنشيط الاقتصاد ككل.

تتسم عملية منح القروض بمجموعة من المخاطر نتيجة لتعسر المقترضين وعدم قدرتهم على تسديد ديونهم في الآجال لأسباب مختلفة، حيث تحاول البنوك تفادي هذه المخاطر مسبقا من خلال التأكد من مختلف الضمانات المقدمة ودراسة وتحليل المشاريع المراد تمويلها وفقا لمعايير علمية عالية الدقة، لاحقا من خلال وضع خطط واستراتيجيات للتعامل مع هذه المخاطر حالة وقوعها والحد من تأثيراتها السلبية.

# الفصل الثالث:

# دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة (BADR)

# الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة (BADR)

**تمهيد:**

بعد تطرقنا إلى الجانب النظري لموضوع مذكرتنا حول كيفية تأثير سعر الفائدة على حجم القروض الممنوحة، ولتجسيد هذا الموضوع في الواقع وللإجابة على مختلف التساؤلات التي طرحت سابقا، سوف نقوم من خلال هذا الفصل بدراسة تحليلية نلخص فيها زبدة ما تحصلنا عليه من معلومات ومعطيات أثناء فترة التربص الذي قمنا بإجرائه ببنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة قالمة" حيث سنحاول في هذا الفصل تقديم بطاقة فنية للبنك وكذا إبراز تأثير سعر الفائدة على حجم القروض الممنوحة، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة المستقبلة.

المبحث الثاني: تقديم وتحليل متغيرات الدراسة.

## المبحث الأول: ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة المستقبلة.

يحظى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمكانة هامة في السوق المصرفية الجزائرية، إذ يعتبر واحد من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وكغيره من البنوك العمومية الجزائرية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال نشاطه من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك التطورات وإدارة التحديات لزيادة فرص النمو والربحية.

### المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

#### الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية[1].

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة وذلك من خلال إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري طبقا للمرسوم 106. 82 المؤرخ في 13 مارس 1982 كرأس مال يقدر بواحد مليار و200 ألف دينار جزائري و140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وكان الغرض من إنشاء هذا البنك هو المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابع للقطاع وبصدور المرسوم 84. 85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 أصبح يعرف ببنك الإيداع والتنمية وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وبمقتضى القانون رقم 01. 88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 2.2.000.000 دينار جزائري مقسما 2200 سهم أي بقيمة 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد.

لكن بعد صدور قانون النقد والقرض 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك الذي ألغي من خلاله نضام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عمليات الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

## الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي[1]:

1. مرحلة 1982-1990:

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية يرجع هذا التخصص في مجال التمويل الذي فرضته آلية الاقتصاد المخططة الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

2. مرحلة 1991-1999:

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية يشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقائه الشريك ذي الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي اما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة ادخال وتعميم واستخدام الإعلامالآلي عبر مختلف وكالات البنك كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك للإشارة فقد شهدت هذه المرحلة ما يلي:

1.2. 1991: تم الانخراط في نظام سويفت *Swift لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

---

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة.

*سويفت "**Swift**": جمعية الاتصالات المالية ما بين البنوك عبر العالم، وهي شبكة اتصالات ما بين البنوك، تسهل عملية انتقال الأموال ما بين الدول، انشات عام 1973 بروكسل (بلجيكا)، وتضمن نقل عشرات الالاف من الرسائل يوميا وذلك لأكثر من 3600 بنك في 86 دولة.

2.2. 1992: تم وضع نظام*SYBU يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى télétraitement إلى جانب تعميم استخدام الإعلامالآلي لكل عمليات التجارة خاصة في مجال فتح الاعتماد المستندي والتي أصبحت معالجة لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة كما تم إدخال نظام محاسبي جديد على مستوى كل الوكالات.

3.2. 1993: الانتماء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية على مستوى شبكات البنك.

4.2. 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

5.2. 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.

6.2. 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك*CIB.

3. مرحلة 2000-2007:

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وغيرها من البنوك العمومية بتدعيم وتمويل استثمارات منتجة ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في التمويل لقطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات وقد شهدت هذه المرحلة التطورات التالية:

1.3. 2000: القيام بتشخيص عام لنشاط البنك لإبراز نقاط القوة والضعف في سياسته مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي كما قام البنك بتعميم نظام يربط بين مختلف الوكالات مع تدعيمه بأنظمة جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية.

2.3. 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية محاسبية ومالية لجميع حقوقه الشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه مالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها والعمل على زيادة تقليص

*شبكة معلوماتية خاصة بنظام بدر تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة System **bancaire uni versel**.

. *__La carte inter bancair__e

مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه العملاء إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم بنك الجلوس La Banque Assise* والخدمات الشخصية لبعض الوكالات الرائدة.

3.3. 2002: تعميم تطبيق مفهوم بنك الجلوس والخدمات الشخصية على مستوى جميع وكالات البنك.

4.3. 2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة تصل 15 يوم، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤولو بنك بدر عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

5.3. 2005: في إطار سعيه لتطبيق التكنولوجيا الحديثة قام البنك بدر بتطبيق مفهوم البنك الالكتروني للسماح لزبائنه بالاطلاع على رصيد حسابهم إلى جانب ذلك فقد تم ابتكار فرض جديد قصير الأجل يسمى A.I.G والذي يكون مضمونا بسلع عقارية أو أوراق مالية.

6.3. 2006: إصدار بطاقات CBR: BADR de Retraite التي عممت على وكالات البنك في نهاية جوان 2006.

بعد السماح للبنوك بفتح شبابيك خاصة بصيرفة التامين في ماي 2007، فقد قام بنك بدر بفتح شبابيك خاصة بهذه الخدمة وتعميمها على مستوى وكالاته.

## الفرع الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزما على القائمين على البنك بوضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

*يسمى ببنك الجلوس لأنه يتم فيه استقبال العميل بجلوس في مكان مريح حيث يكون مباشرة مع الموظف بالبنك.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من اجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلىإستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين الأفراد والزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط الجغرافي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي[1]:

- توسيع وتنويع مجالات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع الزبائن.
- الحصول على أكثر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة.

كما سعى البنك إلى التقرب إلى أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك سعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

## الفرع الرابع: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية[1]:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المشاركة في جميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تامين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- تطوير المواد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات والخدمات القائمة.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] مرجع نفسه.

- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.
- وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:
- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرون، تلخصت أهم محاوره هي:

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- عصرنة البنك (تقوية تنافسية).
- احترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.
- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يأتي هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل هرمي يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من الزبائن ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم فروع (مديرية جهوية) التي تتولى تنظيم الوكالة التي تقع في منطقة عملها وهي غالبا ما تكون ولائية ويشرف على البنك في قمة الهرم الرئيس المدير العام PDG ويكون عمل الوكالات والفروع محدود بالنسبة لقدرات منح القروض وذلك في القروض التي لا تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة كما يكون لها القرار في منح القروض التي تكون قيمتها اقل من القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة، وفيما سبق ذكرنا بان البنك

يرتكز على ثلاث هياكل قاعدية هي: المديرية العامة, المجمع الجهوي للاستغلال, الوكالة المحلية للاستغلال[1].

**1. المديرية العامة:**

هي هيئة إدارية مركزية مقرها بالجزائر العاصمة،17 شارع العقيد عميروش والتي تتفرع إلى مديريات جهوية موزعة على التراب الوطني.

إن الإدارة العامة لهذا البنك متكونة من مجلس الإدارة يقوم بتسيير الوكالات والمديريات الجهوية ومن مهامها ما يلي:

- مراقبة عمل الوكالات والمديريات الجهوية.
- الحرص على صلابة المؤسسة كهدف رئيسي.
- مراقبة استعمال القروض وتحليل تقارير الوكالات.
- التكوين والتأطير لفائدة العمال.

ومن أقسامه ما يلي:

1.1. قسم الاستغلال والنشاط التجاري: يقوم هذا القسم بتقسيم المعلومات المناسبة للزبائن وتقديم الإحصائيات ومراقبة العمليات المالية.

2.1. قسم القروض (القطاع العام والخاص): هو الذي يتكفل بمنح القروض للقطاع العام والخاص وإعطاء المعلومات الكافية لمنح القروض.

3.1. قسم المديونية القانونية: يتكفل بالقضايا التي يواجهها البنك ويراقب ملفات النزاعات.

4.1. قسم المفتشية العامة: يقوم بمراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك ومراقبة العمال والقيام بأعمال الإدارة العامة.

[1] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية قالمة.

**2. المجمع الجهوي للاستغلال(GRE).**

وهي هيئة متفرعة عن المديرية العامة، تقوم بمتابعة سير والعمل الوكالات التابعة لها، إذ تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والوكالة المحلية، كما تقوم بمساعدة الوكالات ومراقبتها، ويتكون المجمع الجهوي للاستغلال من:

1.2. المدير:

من أهم وظائفه:

- عرض البنك باعتباره منشاة مالية مهمة أمام السلطات المحلية.
- اقتراح كل ما هو مفيد وفي مصلحة الزبائن وإعطاء النصائح المفيدة كونه المفوض من طرف السلطات التي عينته في إطار السلطات المخولة له.
- تكون له سلطة سواء على مستوى تعبئة المداخيل وتقديم القروض.

وباختصار المهمة الأساسية للمدير هي تنسيق كل النشطات الشبكة والأمر بجميع القرارات التي تمس تسيير الفرع.

2.2.السكرتارية: يتم فيها استلام البريد الصادر والوارد للبنك ومن البنك، بالإضافة إلىالأعمال المكتبية من طباعة، وثائق ورسائل فاكسات، استقبال مكالمات هاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والزبائن والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر أو وارد.

3.2.خلية المراقبة: تعتبر من الخلايا الأساسية لمراقبة نشاط الوكالات الدورية حيث تقوم ب:

- مراقبة الأرصدة والحسابات والمراسلات وتدبير الأمن.
- تتابع الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن.
- مراقبة تطبيق النصائح في ميدان الأمن.
- المراقبة الميدانية على مستوى الوكالات.

4.2.خلية التكوين: تهتم هذه الخلية بما يلي:

- تطوير معلومات العمل وتكون خاصة بهم.
- توجيه العمال من اجل التكوين.
- إعادة التكوين بالنسبة للعمال الدائنين.
- تنظيم الملتقيات.

5.2.خلية النزاعات: تقوم هذه الخلية بتسوية النزاعات إلى جانب ما يلي:

- متابعة القضايا التي فيها نزاع على مستوى مصالح الفرع.
- فحص الطلبات لتحويل القرض إلى فصل النزاعات واقتراح الأعمال التي يجب القيام بها لاسترجاع الدين.
- التسيير الجيد لمكتب الفرع.
- اقتراح المساعدة بخدمات المحامي عند الضرورة.

6.2.نيابة مديرية الشؤون الإدارية: تتكون من عدة مصالح هي:

- مصلحة المحاسبة: التي تقوم بمراقبة يومية محاسبية، تدوين ومراجعة عمليات الإيداع والسحب، ومراجعة الحسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء.

- مصلحة الوسائل العامة: تقوم بتوفير شروط العمل عن طريق تمويل المكاتب بالأدوات الضرورية، كما تتكفل بالنظافة والأمن، حيث توجد لجنة محلية تقوم بمتابعة توفير الشروط الأمنية والنظافة لكل الوكالات التابعة لها.

- مصلحة المستخدمين: تهتم بثلاث جوانب:

- تحضير الأجر الشهري للعمال.
- تدرس الملفات الخاصة بالعمال والترق
- الشؤون الاجتماعية مثل منحة الضمان الاجتماعي.

7.2.نيابة مديرية القروض والاستغلال: تتكون من المصالح التالية:

- مصلحة القروض: تقوم بتقديم القروض للزبائن وهي تستلم ملفات القروض التي تأتي من الوكالات لتقديمها إلى لجنة القروض التابعة للفرع المكونة من مدير الفرع وثلاث من نوابه.

- مصلحة الاستغلال: مهمتها إحصائية بحيث تقدم حوصلة حول نشاط الوكالات من جانب:

- تنشيط الوكالات في الميدان وتوزيع المداخيل واستعمال القروض.

- تجسيد الأهداف التجارية المسطرة من طرف المديرية العامة، وتساهم مع السلطات المحلية في تسيير النشاط المالي.

**3. الوكالة المحلية للاستغلال:**

هي هيئة تابعة للمجمع الجهوي، وهي الخلية القاعدية للبنك، حيث بواسطتها يتم الاتصال بالزبائن والوكالة التي سنركز عليها الآن هي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة، بحيث أن الوكالات المتواجدة بقالمة تعتبر من أهم المؤسسات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية، ولكل وكالة رمز أو رقم خاص بها يميزها عن غيرها، إذا فالرقم الخاص بوكالة قالمة "821"والتي سوف نتطرق إليها في المطلب الموالي.

## المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة.

تعتبر وكالة قالمة إحدى الوكالات التابعة للقطاع العمومي والهدف الأساسي لهذه الوكالة هو تقريب الخدمات من المتعاملين، لهذا في هذا المطلب حاولنا التطرق إلى لمحة حول هذه الوكالة من تعريف وهيكلها التنظيمي.

## الفرع الأول: التعريف بوكالة BADR قالمة.

تأسست في مارس 1982 وهي تابعة للمجموعة الاستغلالية لولاية قالمة وتحمل الرمز 821 يرأسها مدير الوكالة، وهو الممثل الرئيسي للبنك على مستوى الولاية والمشرف على جميع العمليات، وتضم وكالة قالمة أربعة وكالات وهي[1]:

- وكالة قالمة 821
- وكالة بوشقوف 820
- وكالة واد الزناتي 819
- وكالة عين مخلوف 816

[1] وثائق مقدمة من وكالة قالمة.

## الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة.

يعد الهيكل التنظيمي أحد الدعامات الأساسية في تكوين أي منشأة ويتكون الهيكل التنظيمي لوكالة BADR بقالمة كما هو مبين في الشكل[1]:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "قالمة"

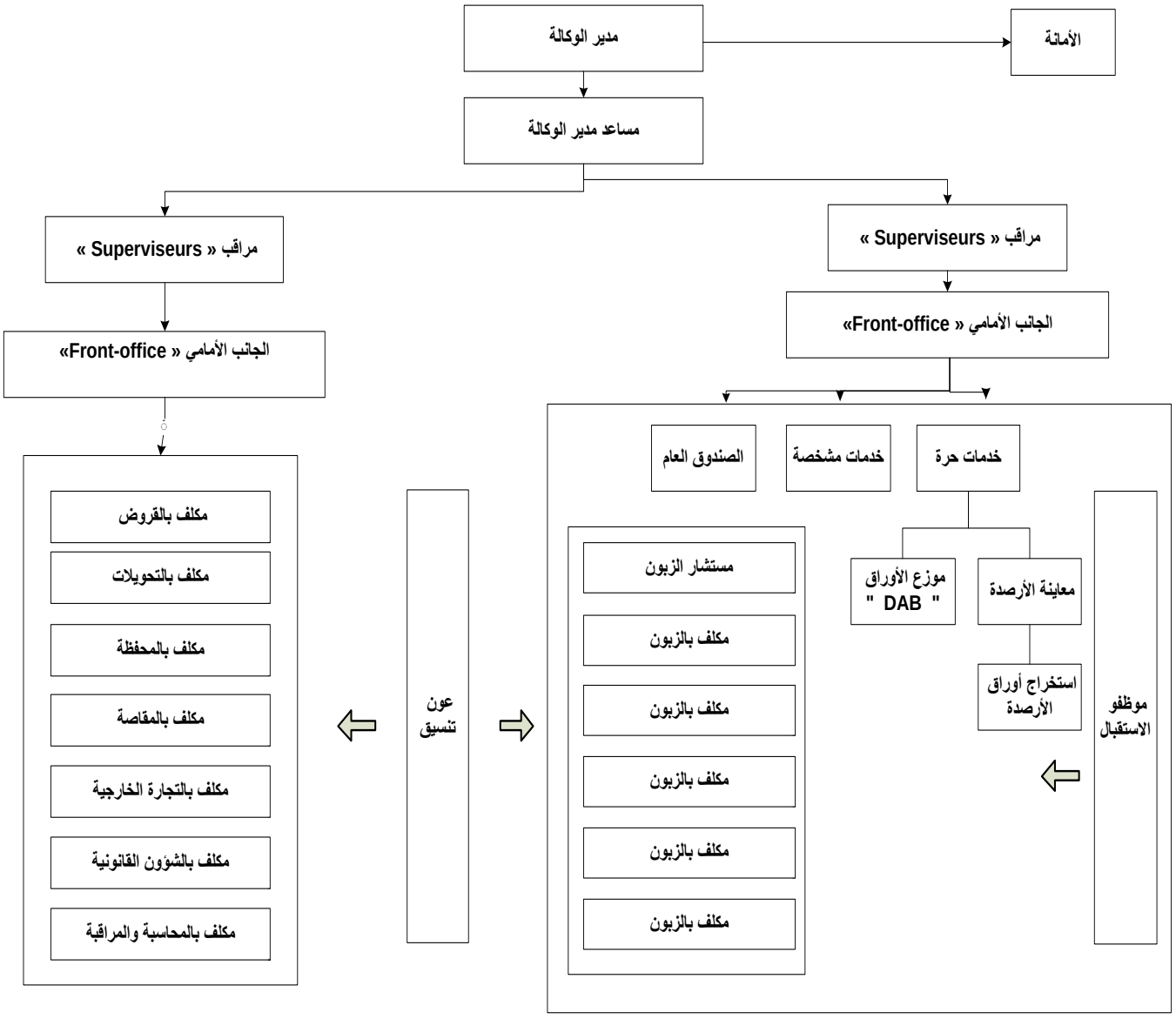


المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية_ وكالة قالمة.

[1] مرجع نفسه.

ومن خلال تحليل الهيكل التنظيمي لوكالة قالمة نجد انه يرتكز على ما يلي:

- مديرية الوكالة: يظهر دورها من خلال المهام والأدوار المنوطة ب:

1.1.مدير الوكالة: ويعتبر المسير العلمي للوكالة، حيث يمتلك كامل السلطة في تسيير الوكالة حسب الصلاحيات التي يخولها له القانون الداخلي.

2.1.نائب مدير الوكالة: ويعتبر أيضا مسيرا عمليا مكلفا بمساعدة مدير الوكالة وتنسيق جميع الأنشطة داخل الوكالة المصرفية.

3.1.الأمانة: تعتبر همزة وصل للأعمال الإدارية بين مديرية الوكالة وباقي الوظائف الأخرى.

- المراقبان: يتعلق عمل المراقبين بالإشراف والمراقبة على جميع الأنشطة داخل الوكالة والتي هي تحت مسؤوليتهما من خلال تخصص كل واحد منهما في الجانب الأمامي، والجانب الخلفي وكذا تنسيق الأعمال فيما بين الجانبين.

- مستشار الزبائن: يتعلق عمل مستشار الزبائن بالجانب الأمامي، ويتمثل دوره في تقديم الاستشارات والمساعدة والنصح لمسيري المؤسسات الطالبة، وفق المحاور التي ينص عنها ويحررها المصرف كالتشخيص، وتقييم المخاطر.... الخ. وقد يتعلق عمل المستشار أيضا بالزبائن المهمين الذين لهم تعاملات كبيرة مع المصرف.

- فضاء الخدمات الحرة: يتمثل هذا الفضاء في مجموع الوسائل المادية الموضوعة من طرف المصرف، والتي هي تحت تصرف الزبائن لاستعمالات شخصية لبعض الخدمات المصرفية، ويتمثل أهمها في استعمال البطاقات المصرفية عبر الموزعات والشبابيك الآلية الموضوع تحت تصرف الزبائن، مع إتاحة طابعة لاستخراج كشوفات بالعمليات السابقة لهم.

- الصندوق العام: يرأس هذا الصندوق مسؤول مختص يعين من طرف مدير الوكالة، ويتمثل دوره في استقبال الودائع والمسحوبات ذات المبالغ الكبيرة.

- موظف الاستقبال: يتمثل دورهم في الاهتمام بالزبائن من خلال حسن استقبالهم، إعلامهم، توجيههم ومساعدتهم على القيام ببعض العمليات التي تخص الخدمات الحرة.

- عون تنسيق: ويتمثل دور هذا العون في تأمين الربط والتنسيق بين الجانب الأمامي والخلفي للوكالة المصرفية من حيث المعلومات، المستندات، والأوراق وغيرها.

- المكلفون بالزبائن: ويظهر عمل المكلف بالزبائن في الجانب الأمامي بالوكالة، الذي يدخل في تعامل مباشر مع الزبائن. فهو يقوم بجميع العمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن كفتح حسابات بالمصرف، السحب أوامر التحويلات، طلب القروض.... الخ.

- المكلفون بالمهام الخاصة: تختلف مهام المكلفين بالجانب الخلفي حسب نوع العمل ودرجة اختصاص وما تتطلبه العمليات الخاصة بالجانب الأمامي والخلفي، تظهر أهم اختصاصاتهم في: مكلف بالقروض، مكلف بالمحفظة، مكلف بالتحويلات، مكلف بالشؤون القانونية، مكلف بالمحاسبة والمراقبة.

## المبحث الثاني: تقديم وتحليل متغيرات الدراسة.

إن معظم المهام التي تتكفل بها البنوك مهما كان النظام والنموذج التنموي المتبع هي مهمة تمويل الاقتصاد الوطني، في إطار سياسة اقتصادية سليمة تكون من أهم وسائلها أسعار الفائدة من حيث أنها تكلفة لندرة رأس المال، وعليه كان يجب وضع إستراتيجية في تحديد معدلاتها بما يضمن الاستغلال العقلاني لتدفق القروض الاستثمارية بصورة تسمح باسترداد التكلفة وتحقيق الربح ومن اجل هذا سوف نتعرف على متغيرات الدراسة واهم المراحل التي مرت بها أسعار الفائدة.

### المطلب الأول: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

يعتبر بنك الفلاحة التنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية أي أنه ليس ملكية خاصة بل هو ملكية للدولة مما يجعله نشاطه خاضعا لسياسة الدولة الاقتصادية وأهدافها.

باعتبار أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية له هدف رئيسي يتمثل في تمويل النشاط الفلاحي في الجزائر وتنميته، فهذا يجعله يقدم كل التسهيلات لهذا القطاع والناشطين فيه.

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على نوعين من القروض هما:

- القروض الاستثمارية؛
- قروض الاستغلال.

#### الفرع الأول: القروض الاستثمارية

هي كل القروض التي تمنح من أجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة تكون ذات أجل قصيرCCT أو متوسط CMT حتى تكون ذات عائد سريع بالنسبة للبنك، بالإضافة إلى أن هذا النوع من القروض –CCT CMT يقلل من المخاطر التي تواجه البنك.

ومن الشروط التي يضعها البنك، عدم تجاوز السقف للقرض الواحد المقدر ب 1500000 (مليار وخمسة مائة مليون سنتيم) حتى لا يقع البنك في حالة السحب على المكشوف مثل: الآلات، المعدات، العقارات، مباني.

ومن بين القروض التي تنتمي إلى هذا النوع ما يلي:

## 1. قرض التحدي ETTAHAD[1]

### 1.1. تعريفه:

هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا، يمنح من أجل خلق استثمارات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة. وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

### 2.1. مميزاته:

أ- قيمة القرض:

- قرض متوسط المدى: من 1000.000 دج إلى 100.000.000 دج.
- قرض طويل المدى: من 1000.000 دج إلى 100.000.000 دج.

ب- مدة القرض:

- قرض متوسط المدى: من 3 سنوات إلى 7 سنوات.
- قرض طويل المدى: من 8 سنوات إلى 15 سنة.

ج- مدة التأجيل:

- قرض متوسط المدى: من سنة إلى سنتين.
- قرض طويل المدى: من سنة إلى 5 سنوات.

د- أجال الاستعمال:

- قرض متوسط المدى: من 6 إلى 12 شهر كحد أقصى ابتداءا من تاريخ استلام القرض.
- قرض طويل المدى: من 6 إلى 24 شهر كحد أقصى ابتداءا من تاريخ استلام القرض.

هـ- المساهمة الشخصية:

- على الأقل 10% من قيمة المشروع لمساحة اقل أو تساوي 10 هكتار.

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة(انظر الملحق رقم2).

- على الأقل 20%من قيمة المشروع بالنسبة للاستثمارات التي تفوق 10 هكتار.

و- نسبة الفوائد:

- قرض متوسط المدى: 5,25%امتيازات على عاتق الزبون.
  - ✓ 0%بالنسبة للسنوات الخمسة الأولى.
  - ✓ 1% بالنسبة للسنة السادسة والسابعة.
- قرض طويل المدى: 5,25% امتيازات على عاتق الزبون.
  - ✓ 0%بالنسبة للسنوات الخمسة الأولى.
  - ✓ 1% بالنسبة للسنة السادسة والسابعة.
  - ✓ 3% بالنسبة للسنة الثامنة والتاسعة.
  - ✓ إبتداءا من السنة العاشرة امتيازات غير مدعمة.

### 3.1. الفئات المستهدفة من القرض:

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، مرفقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛
- المزارعين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمتين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا؛
- المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي، أو توزيع المنتوجات الفلاحية؛
- المزارع التجريبية والنموذجية.

## 2. القرض الإيجاري LEASING[1]

### 1.2. تعريفه:

يعرف العقد الايجاري على أنه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية مع المتعاملين الاقتصاديين، أشخاصا طبيعيين أو معنويين تكون قائمة على عقد إيجار، وتتعلق بإيجار الآلات الزراعية ومعدات الري ... من التصنيع المحلي (أصول منقولة أو غير منقولة)

### 2.2. مميزاته:

أ- المبلغ: يمكن أن يصل التأجير إلى 100% من تكلفة المعدات التي سيتم الحصول عليها.

ب- مدة الإيجار: 10 سنوات للحصادات و5 سنوات للمعدات الأخرى(الجرارات).

ج- التأجيل: يجوز للعميل حسب طبيعة المشروع ونوعه الاستفادة من تأجيل من 6 أشهر إلى سنة واحدة.

د- المواعيد النهائية: اعتمادا على نوع النشاط ووفقا للوتيرة المتفق عليها بين الطرفين، يمكن أن يكون السداد شهريا، ربع سنويا، نصف سنويا أو سنويا.

هـ- معدل الفائدة: المعدل المطبق هو 9% شاملا الضريبة سنويا (5% يدفع من قبل العميل + 4% مكافأة)

و- المنحة (الإعانة): تمنح الدولة إعانة من 25% إلى 40% للعملاء الذين يدفعون نقدا يستفيدون أيضا من الدعم.

ز- المساهمة الشخصية: المنح في إطار المشاريع المدعومة من الدولة تحسب المساهمة الشخصيةبنسبة 10% من تكلفة المشروع.

- تكون المساهمة في حدود 20% إلى 30% من التكلفة الإجمالية، عندما يتم تنفيذ المشروع دون تدخل السلطات العامة.

ح- في نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات، إما تجديد عقد الإيجار وفق شروط جديدة أو شراء الأصل، أما الخيار الثالث هو عدم التجديد أو الشراء.

[1] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة(انظر الملحق رقم3).

**3.2. الفئات المستهدفة من القرض:**

- ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة؛
- أصحاب المستثمرات الفلاحية؛
- المزارعين.

## الفرع الثاني: قروض الاستغلال.

هي قروض قصيرة الأجل لا تتعدى في الغالب 18 شهرا، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة، وذلك على حسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري، صناعي، زراعي)، او حسب الوضعية المالية للمؤسسة والغاية من القرض، وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركة الصندوق الخاص بالمؤسسة.

### 1. القرض الرفيق REFIG[1].

**1.1 تعريفه:**

هو قرض دخل حيز التنفيذ في 10 أوت 2008 وهو قرض إستغلالي، مدعم من طرف الدولة 100% تمنحه بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مخصص إلى تمويل الفلاحين، المربين، الخواص منهم، التعاونيات، وحدات الخدمات الفلاحية. وهو قرض قصير الأجل (مدته تكون سنة واحدة)

**2.1 مميزات:**

- يتم تحديد قيمة القرض حسب النشاط المراد تمويله.
- مدة القرض تتراوح ما بين 6 أشهر إلى سنتين كحد أقصى (في حالة ظروف قاهرة وحالات نادرة)
- نهاية أجل إستعمال القرض تكون ما بين 3 أشهر و9 أشهر.
- لا يشترط في هذا النوع من القروض تقديم مساهمات شخصية.
- تقدم الدولة دعم على معدلات الفائدة بنسبة % 100 حيث تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدفع التكلفة الحقيقية لمعدلات الفائدة المقدرة ب 5.50% من حجم القرض.

[1] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة(انظر الملحق رقم4).

- أي مستفيد من القرض لا يسدد في مدة سنتين يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ويفقد حق الاستفادة من قرض آخر.
- يستخدم القرض الرفيق نوعين من الضمانات لمؤسسات التأمين وضمانات شخصية:
- القيام بالتأمين على القرض مع منح التصرف في التأمين للبنك.
- رهن الاستثمارات بما في ذلك كل نوع من أنواع المعدات والأدوات المراد شراؤها.
- في حالة القروض الموجهة إلى الجمعيات يتم تقديم ضمانات شخصية بين أعضاء الجمعية.

### 3.1 الفئات المستهدفة من القرض:

- كل الفلاحين والمربين مهما كانت الطبيعة القانونية التي ينشطون فيها سواء مستثمرات فردية، تعاونيات أو مجمعات...الخ؛
- وحدات خدمات الفلاحة؛
- المستثمرات التي تنتج المواد الفلاحية الأكثر استهلاكا؛
- الأشخاص المعنويين المدرجين ضمن برنامج التجديد الريفي والفلاحي.

### 4.1 الضمانات المطلوبة:

- التأمين للأصول المشتراة أو المبنية؛
- الضمان الشخصي، يتم توقيعه من البنك؛
- تعهد بتقييم المداخيل المتأتية من المعدات؛
- رهن العتاد.

## المطلب الثاني: التعريف بالدراسة ومتغيراتها.

### الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

بداية لابد من تحديد مجتمع وعين الدراسة والمتمثلة في:

1. **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في مجموع البنوك الجزائرية.

2. **عينة الدراسة:** تتمثل عينة الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ولاية قالمة.

### الفرع الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة

الدراسة تضم متغيرين أحدها تابع وهو القروض البنكية (C) والأخر مستقل ممثلا في معدل الفائدة المدين على المستوى الكلي (IN).

1. **المتغير التابع (C):** عبارة عن حجم القروض السنوية الممنوحة بالمليار دينار جزائري من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ولاية قالمة للفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2019 أي أن هناك تسع (9) مشاهدات.

2. **بالنسبة للمتغير المستقل (IN):** يعبر عن سعر الفائدة المدين كنسبة مئوية ، مأخوذة من بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.للفترة الممتدة من 2011 إلى 2019 أي أن حجم العينة المستعملة هي تسع(9) مشاهدات.

### الفرع الثالث: العلاقة النظرية بين المتغير التابع (C) والمتغير المستقل (IN)

من خلال ما تم عرضه في الفصلين النظري حيث إتضح أن سعر الفائدة يمثل سعرا أو تكلفة للقرض، وبالتالي فإن طبيعة العلاقة بين المتغيرين من الناحية النظرية هي علاقة عكسية، حيث يؤدي إنخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على القروض ومن تم زيادة حجم القروض الممنوحة من قبل البنك والعكس بالعكس.

## المطلب الثالث: تمثيل وتحليل تطورات العلاقة بين متغيرات الدراسة.

### الفرع الأول: تطور معدل الفائدة الحقيقي والاسمي بين (2011-2019)

**الجدول رقم (01): تطورات معدلات الفائدة الأسمية والحقيقية خلال الفترة (2011-2019) .**

**الوحدة نسبة مئوية**

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل الفائدة الاسمي | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 |
| معدل الفائدة الحقيقي | 3.47578849 | -0.89145091 | 4.74576089 | 5.08307308 | 3.21555299 |
| السنة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | |
| معدل الفائدة الاسمي | 8 | 8 | 8 | 8 | |
| معدل الفائدة الحقيقي | 1.6023052 | 2.40888409 | 3.7300098 | 6.04823179 | |

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على وثائق بنكية

من خلال الجدول يمكن ملاحظة مايلي:

- ثبات في معدل الفائدة الإسمي على مدى فترة الدراسة الممتدة لتسع سنوات بحيث بقي مستقرا عند نسبة 8%، وهو ما يعني أن السلطة النقدية لم تلجأ إلى تغيير معدل الفائدة بالرغم من أن هذه الفترة شهدت العديد من التطورات الاقتصادية المختلفة؛
- على عكس سعر الفائدة الاسمي نلاحظ تذبذبا في سعر الفائدة الحقيقي على مدى فترة الدراسة بالنظر لطبيعة سعر الفائدة الحقيقي الذي يتأثر بصفة مباشرة بمعدل التضخم والقيمة الحقيقية للنقود، حيث سجل أقل قيمة سنة 2012 بقيمة كانت سالبة، وهي سنة تميزت بأعلى معدل تضخم خلال

فترة الدراسة قدر ب 8,89%[1]، فيما سجل سعر الفائدة الحقيقي أعلى قيمة له سنة 2019 حينما كان معدل التضخم في أقل مستوياته بنسبة 1,95%.

**الفرع الثاني: تطور حجم القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بين (2011-2019)**

يمكن عرض التطورات التي عرفها حجم القروض من البنك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين (2011-2019) في الجدول (2)

**الجدول رقم (02): تطور حجم القروض الممنوحة في البنك خلال الفترة (2011-2019).**

الوحدة: مليار دج

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **حجم القروض** | **2.94** | **5.40** | **7.82** | **10.53** | **14.49** | **15.84** | **16.30** | **14.95** | **9.61** |
| **نسبة الزيادة سنويا%** | | **83,67** | **44,81** | **34,65** | **37,6** | **9,13** | **2,9** | **8,28-** | **35,71-** |

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاعتماد على بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.(انظر الملحق رقم1)

يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه:

- ارتفاع مستمر لحجم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة خلال الفترة الممتدة بين (2011-2017)؛
- تراجع في حجم القروض الممنوحة على من طرف بنك الفلاحة خلال آخر سنتين من فترة الدراسة 2018 و2019 على التوالي؛

[1]https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

- سجلت أعلى نسبة زيادة سنوية في حجم القروض الممنوحة بين 2011 و2012 بنسبة فاقت 83%، إلا أن نسبة الزيادة السنوية كانت في تراجع مستمر حتى 2017، لتصبح سالبة بعدها بحيث كانت أكبر نسبة انخفاض سنويا سنة 2019 ب 35,71-؛

الفرع الثالث: تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

عند محاولتنا تحديد طبيعة العلاقة الخطية بين المتغيرين باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط من خلال، اتضح عدم مناسبة النموذج وعدم وجود علاقة خطية بين المتغيرين وهو ما يظهر بصورة واضحة في الشكل أدناه.

الشكل رقم (02): التمثيل البياني لتطور معدل الفائدة وحجم القروض الممنوحة في البنك خلال الفترة (2011-2019).

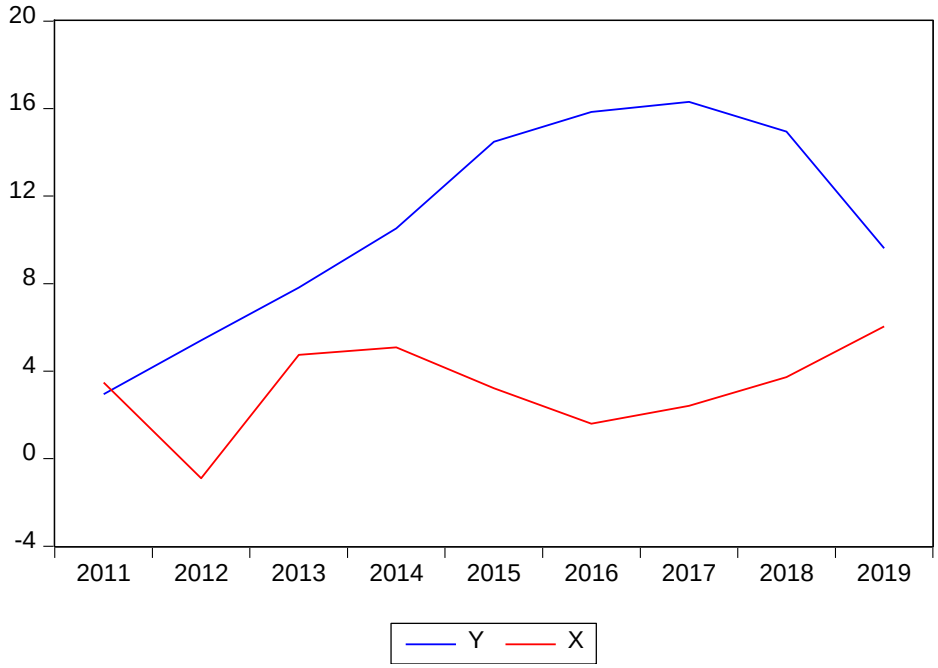


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (1) و(2).

من خلال الشكل يتضح :

عدم وجود علاقة مباشرة في إتجاه واضح بين تغير معدل الفائدة الحقيقي وحجم القروض الممنوحة حيث كان حجم القروض على مدى فترة الدراسة متجها نحو الزيادة باستثناء آخر سنتين، في حين أن معدل الفائدة الحقيقي تميز بالتقلب والتغيرات بمستويات كبيرة بين الزيادة والنقصان وهذا كله في ظل ثبات معدل الفائدة الاسمي عند مستوى 8% و الذي بدى أن دوره حيادي إتجاه القروض حيث سجلنا:

- بين 2011 و2012 سجلنا إنخفاضا كبيرا في معدل الفائدة الحقيقي رافقه إرتفاع كبير في حجم القروض فاق 80%؛
- بين 2012 و 2013 نموكبير في سعر الفائدة الحقيقي رافقه زيادة في حجم القروض الممنوحة من البنك بنسبة قاربت 50% وهي نسبة أقل من تلك المسجلة بين 2011 و2012؛
- بين 2013 و2014 زيادة في معدل الفائدة الحقيقي بنسبة 7% مع تسجيل زيادة في حجم القروض الممنوحة بأكثر من الثلث؛
- بين 2015 و2016 إنخفاض في معدل الفائدة الحقيقي مع زيادة في حجم القروض؛
- بين 2017 و2018 و 2019 ؛زيادة في معدل الفائدة الحقيقي مع انخفاض في حجم القروض.

إن مستويات معدل الفائدة وحجم القروض على مدى فترة الدراسة تؤكد على وجود عوامل أخرى هي التي تؤثر على حجم القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة على غرار:

- وفرة السيولة لدى البنك والذي يمكن إرجاعها لسببين حجم الودائع في البنك والوفرة المالية التي عرفها الاقتصاد الوطني بين 2011 و2013 نتيجة إرتفاع أسعار النفط وإرتفاع عوائد الجزائر من المحروقات؛
- طبيعة القروض التي يمنحها البنك والتي توجه للقطاع الفلاحي الذي يخضع لدعم الدولة المستمر وفي مختلف الظروف وهذا ما يفسر زيادة حجم منح القروض بغض النظر عن إتجاه معدل الفائدة؛

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل إتضح مايلي:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة يقدم مزيجا مختلفا من القروض والتي تهدف بدرجة أولى لتمويل نشاط القطاع الفلاحي؛
- عرف حجم القروض الممنوحة من قبل البنك زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة باستثناء آخر سنتين؛
- على مدى فترة الدراسة بقي معدل الفائدة الإسمي ثابتا عند مستوى 8%؛
- عرف معدل الفائدة الحقيقي تقلبات حادة بين الصعود والهبوط خلال فترة الدراسة؛
- عدم وجود علاقة خطية بين المتغير التابع حجم القروض والمتغير المستقل معدل الفائدة.

# خاتمة

# خاتمة

**خاتمة:**

ان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه أسعار الفائدة في الاقتصاد الوطني، ولأجل ذلك توجب بإجراء دراسة تحليلية بغية التحديد وبشكل دقيق لطبيعة العلاقة التي تربط سعر الفائدة مع متغير الدراسة.

حيث احتل سعر الفائدة مكانة هامة في الفكر النقدي والمالي على مر العصور، وكان ذلك تزامنا مع ظهور وتطور النقود.

ولدراسة هذا الموضوع بشكل كافي كان لابد من التعرض لعدة نقاط رئيسية حيث تناولت النقطة الأولى من الدراسة اهم التعاريف العامة المتعلقة بسعر الفائدة بدء بالجانب الكلاسيكي وصولا الى الجانب الإسلامي وموقفه القاطع من تحريم أسعار الفائدة والتعامل بها، اما النقطة الموالية فتناولت استعراض اساسيات حول القروض وما صاحبها من سياسات ومخاطر. اما بعد تم التطرق الى تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (1990–2019) مع متغير الدراسة الا وهو حجم القروض وكانت عبارة عن دراسة تحليلية لواقع هذا المتغير في الجزائر.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص أثر سعر الفائدة على حجم القروض خلال فترة الدراسة، ثم بعد ذلك الإشارة الى جملة من الاقتراحات التي تأتي على أساس النتائج المتوصل اليها، وافاق مكملة لهذا البحث.

**نتائج الدراسة:**

- دور سعر الفائدة في الاقتصاد كان مزال يشكل اعقد المشاكل في الفكر المالي والنقدي وانه يحتاج الى مزيد من الدراسة والتحليل من أجل الوصول الى تحديد واضح لطبيعته واثرة.
- ركزت الدراسة على محورين رئيسيين هما سعر الفائدة والقرض ويعد هذا الأخير من اهم العوامل التي تؤثر على المؤسسات المصرفية.
- الفائدة المصرفية لا تقل أهمية عن الربا ومحرم في الإسلام، ومحل شك المفكرين.
- سيطرة القطاع العام في الجهاز المصرفي وهذا ما يؤدي الى انعدام روح المنافسة.

# خاتمة

**التوصيات والمقترحات:**

- فسح مجال توسيع نطاق عمل البنوك الإسلامية بحكم ان الجزائر دولة مسلمة.
- التحويل المدروس نحو التحرر المالي والتقدم التكنولوجي، كما لذلك من أثر مهم في تحسين الاعمال المصرفية في الجزائر.
- تشجيع الدراسات والبحوث التطبيقية والميدانية في قطاع المصارف لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.
- قيام المصارف بالتوسع في منح القروض، من خلال نهج إدارة استثمارية عقلانية باستخدام التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر تؤدي الى تدني مستويات القروض غير العاملة قدر الإمكان، وعدم المضي في سياستها الرامية الى المبالغة في التحفظات في منح القروض التي تشكل اللاعب المهم في تحسين هامش سعر الفائدة.

**افاق الدراسة:**

لقد تناولت دراستنا موضوعا شيقا وواسع بحيث لا يمكن الالمام بجميع جوانبه في بحث واحد والمتمثل في "كيفية تأثير سعر الفائدة على حجم القروض الممنوحة"، ومن هذا الموضوع يمكن اقتراح العديد من الدراسات التي ستكون مكملة لجوانب أخرى ونذكر منها:

- أثر تغير سعر الفائدة على الاستقرار المالي والمصرفي.
- دراسة مقارنة بين سعر الفائدة والبديل الإسلامي في تعبئة الموارد.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المراجع:**

**1. الكتب.**

**1.1 الكتب باللغة العربية.**

1) إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، رياضيات التمويل والاستثمار، د ط، كلية التجارة، الإسكندرية، 2001.

**2)** احمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995.

3) احمد فريد مصطفى سهير، محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، د ط، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2000.

4) احمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع) سعر الفائدة –متغيرات التضخم –الضرائب – عجز الموازنة، د ط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.

5) جميل الزيدانين والسعودي، أساسيات في الجهاز المالي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

6) جودة جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية،د ط، دار دجلة، عمان، الأردن، 2009.

**7)** حاكم محسن الربيعي، حوكمة البنوك، ط 1، دار اليازوري، الاردن، 2006.

8) حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني، ط 1، مكتبة المجمع العربي، الأردن، 2010.

9) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، ط 1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

10) رسمية احمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، ط 1، دار المعتز، عمان، 2004.

11) زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

12) سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، د ط، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2009.

13) سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، د ط، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2005.

**14)** الشمري ناظم محمد النوري، النقود والمصارف، د ط، جامعة الموصل، العراق، 1995.

15) صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، ط 1، علام الكتب للنشر والتوزيع، بيروت، 2003.

16) طارق طه، إدارة البنوك فب بيئة العولمة والانترنيت، د ط، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007.

17) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

18) عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفائدة المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، د ط، المعهد الإسلامي للبحوث، 1994.

19) عبد الرزاق خبابة، الاقتصاد المصرفي، ط 1، مؤسسة شباب الرياضة، الإسكندرية، 2008.

20) عبد الغفار حنفي، عبد السلام قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، د ط، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية, 2000.

21) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، د ط، دار الجامعية، مصر، 2007.

22) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، د ط، دار الجامعية، الإسكندرية.

23) عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، د ط، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 1999.

24) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف في الأسواق المالية، ط 1، د دار النشر، الأردن، 2004 .

25) عدنان تأبه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، د ط، دار البازوزي العلمية، عمان, 2008.

26) علي كنعان، النقود المصرفية والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.

27) عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، ط 1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

28) عيد احمد أبو بكر، دراسات وبحوث في التأمين، ط 1، دار الصفاء، الأردن، ص358-360.

29) فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، د ط، دار وائل للنشر، عمان، 1997.

30) فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، إربد: عالم الكتاب الحديث، ط1، عمان، الأردن، 2006.

31) فيصل محمد فكري احمد، سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية، د ط، مطابع الطوايحي التجاري، د بلد نشر، 1993.

**32)** محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، د ط، دون دار نشر, مصر, 1998.

33) محمد كمال الخليل حمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، د ط، نشأة المعارف، مصر, 2002.

34)محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل، ط 2، دار الفكر والقانون، د بلد نشر, 2013.

35)محمد محمود عبد ربه، محاسبة التكاليف، د ط، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

36)محمد مطر وفايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، د ط، دار وائل للنشر، بترا، 2009.

37)منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، طبعة02, المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.

38)منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات)، ط1، الإسكندرية، مصر، 2008.

**39)**موسى صاري واخرون، العلوم الإسلامية، ط 2، الجزائر،2012.

40)هيفاء غدير, السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة – دمشق، 2010.

**2.1الكتب باللغة الاجنبية .**

1) Antoine Sardi, pratique de la comptabilité bancaire, afgc édition, 1999.

**2. المذكرات .**

1)بن الموفق سهيلة, أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

2)بو بلوطة بلال، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2008-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

3) لخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 دراسة قياسية تحليلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013-2014.

4) زايدي صبرية، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي, تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2014-2015.

5) نوفل بعلول، إدارة مخاطر سعر الفائدة في البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة او البواقي، 2013-2014.

6) زرقة أسماء، دور قروض الاستثمار في الرفع من قيمة العملة المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم,2017-2018.

7) صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصد مرباح، ورقلة, 2012-2013.

8) دنيا بوقديرة، سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أم البواقي، 2013-2014.

9) بوزار قوادري حميدة، بهلول بشيرة، سياسة التمويل المصرفي ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلالي بونعامة، 2016-2017.

10) عبد الغفور حركات، مصدق مرغادي، دور القرض الايجاري في تمويل المشاريع الفلاحية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.

11)واضح نعيمة، العوامل المؤثرة في منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية –حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2016-2017.

**3. المجلات .**

1) عيادة سعيد حسين، أثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الثامنة والثلاثون العدد 4، جامعة الانبار، 2015.

2)شرون رقية، تحليل وقياس خطر القرض في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03, 2012.

3)مؤيد عبد الرحمان الدوري و سعيد جمعة عقل, استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية باستخدام مبادلات الفائدة: دراسة تطبيقية, مجلة البلقاء للبحوث و الدراسات, المجلد (12), العدد (2), أوت 2008, ص84.

**4. المواقع .**

1)محمد عبد المولى عثمان: أساسيات الفائدة البسيطة، – كلية التجارة – جامعة طنطا، موقع:

fac.ksu.edu.sa › files › lfsl_lwl (10/08/2020)

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

*FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION*

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

الرقم: 72 ...ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/ ...2019...

قالمة في : ...10 ديسمبر 2019...

Ref :..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....

Guelma le :... .....

إلـى السيـد: ...مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوشوف...

الموضـــوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربـص

نحـن رئيـس قسـم علـوم التسييـر نشهـد بـأن:

الطالـب(ة):...عمارية نسرين.....

الطالـب(ة):...جبايلية مباركة.....

مسجل(ة) بقسم علـوم التسييـر سنـة (أولـى)/(ثانيـة) ماستـر .فرع : (علـوم التسييـر)/(علـوم ماليـة)

تخصص : ...مالية المؤسسة.....في حاجة لأجراء زيارة ميدانيـة أو تربـص بمؤسستكـم .

موضوع الزيـارة:...تأثير سعر الفائدة على حجم القروض.....

.....

لـذا نرجـو من سيادتكـم الموافقـة لتحقيـق هـذه الغايـة.

ولكـم منـا فائـق التقديـر و الاحتـرام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

رئيـس القسـم

رئيس قسم علوم التسيير بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الإمضاء : جلايلية كريم

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

# OBJECTIFS D'EXPLOITATION EX 2015 / DES ALE DU GRE — GUELMA / SOUK AHRAS 024

(1)

ACTIVITE EVOLUTION DES ENCOURS DE CREDITS

| CREDITS | 31/12/2013 | 31/12/2014 | Projection 2015 | | | | Moyenne 2015 | Ecart | Evol |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 31/03/2015 | 30/06/2015 | 30/09/2015 | 31/12/2015 | | | |
| **Crédits à Court Terme** | **2 230 988 559** | **2 408 759 859** | **3 663 622 549** | **4 250 113 927** | **2 609 835 570** | **3 541 937 057** | **3 516 377 276** | **1 133 177 198** | **47,0%** |
| Découvert | 2 999 780 | 3 818 186 | 4 818 146 | 4 905 968 | 5 014 625 | 5 196 340 | 4 983 770 | 1 378 154 | 36,1% |
| Rééchelonnement Crédit à court terme (292) | 0 | 0 | 8 000 000 | 8 000 000 | 8 000 000 | 8 000 000 | 8 000 000 | 8 000 000 | |
| Crédit RFIG (310) | 2 095 591 437 | 2 144 984 807 | 3 465 000 000 | 4 053 000 000 | 2 415 000 000 | 3 344 250 000 | 3 319 312 500 | 1 199 265 193 | 56% |
| Crédits de stocks (324) | 0 | 0 | 5 000 000 | 7 000 000 | 7 000 000 | 5 000 000 | 6 000 000 | 5 000 000 | |
| Rééchelonnement C.T Intérêt (330) | 296 864 | 4 586 116 | 580 000 | 570 000 | 560 000 | 550 000 | 565 000 | -4 036 116 | -88,0% |
| Rééchelonnement C.T Capital (331) | 9 767 187 | 4 431 985 | 6 500 000 | 6 440 000 | 6 380 000 | 6 270 000 | 6 397 500 | 1 838 015 | 41% |
| **Avances diverses :** | **0** | **0** | **3 000 000** | **3 000 000** | **3 000 000** | **3 000 000** | **3 000 000** | **3 000 000** | |
| **CES ressources affectées (386)** | **92 852 190** | **91 856 517** | **92 075 093** | **91 995 093** | **91 995 093** | **91 895 093** | **91 990 093** | **38 576** | **0,0%** |
| **CEAR+Prorog impayés** | **29 318 555** | **158 014 028** | **78 400 410** | **74 978 566** | **72 686 152** | **77 620 524** | **75 921 413** | **-80 393 504** | **-50,9%** |
| **Crédits à Moyen et Long Terme** | **4 592 546 267** | **7 056 669 684** | **8 379 091 965** | **9 672 736 417** | **10 692 893 625** | **11 383 436 708** | **10 032 039 679** | **4 326 767 025** | **61,3%** |
| Crédit équipement MT restructuration (232) | 1 037 978 | 721 110 | 4 500 000 | 5 481 000 | 6 800 000 | 7 280 000 | 6 015 250 | 6 558 890 | 909,6% |
| Crédit équipement MT ordinaire (234) | 193 320 991 | 166 639 957 | 222 356 274 | 236 516 274 | 246 685 874 | 258 461 170 | 241 004 898 | 91 821 213 | 55,1% |
| Ansej et Cnac MT (244) | 219 501 353 | 101 945 396 | 81 759 827 | 71 701 551 | 62 083 612 | 52 248 915 | 66 948 476 | -49 696 481 | -48,7% |
| Crédit MT partiellement bonifié (287) | 156 736 292 | 397 195 602 | 519 056 762 | 892 030 642 | 973 635 800 | 982 040 000 | 841 690 801 | 584 844 398 | 147,2% |
| Angem (298) | 4 521 247 | 1 855 223 | 1 328 966 | 1 120 000 | 1 172 188 | 920 118 | 1 135 318 | -935 105 | -50,4% |
| Rééchelonnement M.T Capital (332) | 15 469 547 | 65 677 903 | 14 963 142 | 71 636 915 | 71 385 945 | 70 643 954 | 57 157 489 | 4 966 051 | 7,6% |
| Crédit bail Leasing (366) | 687 496 828 | 1 334 124 857 | 1 415 506 168 | 1 466 182 234 | 1 501 321 817 | 1 602 458 923 | 1 496 367 286 | 268 334 066 | 20,1% |
| CMT .ETTAHADI (379) | 31 971 888 | 127 683 071 | 310 376 927 | 450 846 512 | 504 893 292 | 475 677 282 | 435 448 503 | 347 994 211 | 272,5% |
| CLT partiellement bonifié (288) | 0 | 179 508 194 | 550 000 000 | 680 843 786 | 1 020 443 786 | 1 035 443 786 | 821 682 840 | 855 935 592 | 477% |
| CLT rééchelonnement CAPITAL bonifié (328) | 263 152 166 | 236 836 950 | 263 152 166 | 263 152 166 | 465 916 798 | 439 601 575 | 357 955 676 | 202 764 625 | 85,6% |
| Ansej et Cnac LT (355) | 3 018 777 008 | 4 347 603 811 | 4 882 279 497 | 5 257 336 266 | 5 552 296 442 | 5 959 634 229 | 5 412 886 609 | 1 612 030 418 | 37,1% |
| CLT ETTAHADI Bonifié (384) | 0 | 96 535 315 | 113 535 315 | 275 635 315 | 286 035 315 | 498 830 000 | 293 508 986 | 402 294 685 | 416,7% |
| **Comptes divers** | **95 053 721** | **102 602 280** | **56 405 674** | **66 203 674** | **76 396 674** | **86 500 674** | **71 376 674** | **-16 101 606** | **-15,7%** |
| **Total Créances Impayées** | **907 002 040** | **966 018 244** | **958 863 878** | **957 597 634** | **929 549 979** | **647 397 840** | **873 352 333** | **-318 620 404** | **-33,0%** |
| **TOTAL EMPLOIS CLIENTELE** | **7 825 590 588** | **10 534 050 065** | **13 057 984 066** | **14 946 651 652** | **14 308 675 848** | **15 659 272 279** | **14 493 145 961** | **5 125 222 214** | **48,7%** |

2016 → 15.837.122.229.

2017 → 16.306.671.419.

2018 → 14.949.629.384.

2019 → 9.611.005.926.

2012 → 5.404.695.743

2011 → 2.942.514.992.

2013 → ~~8.512.345.120.~~
7.825.590.588

2014 → 10.534.050.065.

2015 → 14.493.145.961.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

## Définition :

**ETTAHADI est un crédit d'investissement partiellement bonifié, octroyé dans le cadre de la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage, ou d'exploitations existantes sur les terres agricoles non exploitées relevant de la propriété privée ou du domaine privé de l'Etat.**

**Secteur :**
- Agriculture.

**Population concernée :**
- Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural,
- Les propriétaires de terres privées non exploitées et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat,
- Les agriculteurs et les éleveurs, à titre individuel ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués,
- Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de productions agricoles, de valorisation, de transformation ou de distribution des produits agricoles et agroalimentaires,
- Les fermes pilotes,
- Les agriculteurs des EAC, bénéficiaires d'un droit de concession, peuvent bénéficier, à titre individuel, de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation).

**Actions ciblées :**
- Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols,
- Opérations de développement de l'irrigation agricole,
- Acquisition de facteurs et de moyens de production,
- Réalisation d'infrastructures, stockage, transformation, conditionnement et valorisation,
- Production artisanale,
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal.

**Dossier à fournir :**

- ***Personnes physiques/ morales :***
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-format/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Permis de construire (pour bâtiments exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage),
  - Attestation de validation de projet validée.
- ***Personnes morales :***

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
- Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (dernier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + Situation intermédiaire de l'année en cours,
- Copie certifiée conforme des statuts,
- Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives),
- Registre de commerce,
- Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

## Caractéristiques du Prêt bancaire

**Type du prêt :**
- CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole.
- CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole.

**Série du prêt :**
- CMT : 379 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

**Montant du prêt :**
- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.

**Type/ durée du différé :**
- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

**Durée du prêt :**
- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

**Date limite d'utilisation :**
- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

**Apport personnel :**

Pourcentage **à définir** du montant total du projet :
- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie <=10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

**Taux de bonification/ Taux d'intérêt :**
- CMT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.
- CLT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.
  - 3% la 8ème et la 9ème année.
  - A partir de la 10ème année, intérêt non bonifié (5,25%).

قرض الإيجاري

MACHINISME AGRICOLE

# Le LEASING

*Pour vous équiper sans altérer votre trésorerie.*

## Crédit-bail

### CARACTERISTIQUES DU CREDIT

**Montant**
Le crédit peut atteindre 100 % du cout des équipements à acquérir.

Plus généralement, une participation du promoteur, à hauteur de 20 à 30 % du cout global, est requise.

**Durée de la location**
10 ans pour les moissonneuses-batteuses et 05 ans pour les autres équipements.

**Différé**
Le client peut, en fonction de la nature et de la typologie du projet, bénéficier d'un différé de six mois à un an.

**Echéances**
En fonction du type d'activité et selon une périodicité convenue entre les deux parties, le remboursement peut être mensuel, trimestriel, semestriel ou annuel.

**Taux d'intérêt**
Le taux appliqué est de 9 % TTC l'an (5 % à la charge du client + 4 % de bonification).

**Subvention**
Une subvention de 25 à 40 % est accordée par l'Etat. Les clients payant cash bénéficient également de la subvention.

**Apport personnel**
Dans le cadre des projets subventionnés par l'Etat, l'apport personnel est calculé à raison de 10 % du cout du projet.

L'apport est de l'ordre de 20 à 30 % du cout global, lorsque le projet est réalisé sans l'intervention des pouvoirs publics.

*290 agences et plus de 1000 chargés de clientèle et experts clients pour vous prendre en charge et vous conseiller.*

### CONSTITUTION DU DOSSIER

- Demande de location du matériel ou des équipements en crédit-bail remplie par le client.
- Extrait de naissance original.
- Certificat de résidence.
- Photocopie légalisée de la pièce d'identité.
- Attestation de non endettement délivrée par la C.N.M.A.
- Carte d'agriculteur.
- Acte justifiant la jouissance ou la propriété de l'exploitation.
- Facture proforma des équipements objet de la demande.
- Fiche technique de l'exploitation.
- Justificatifs des revenus agricoles.
- Plan prévisionnel des cultures et des revenus attendus.
- Toute autorisation obligatoire à délivrer par les organismes compétents.

**Pour de plus amples informations,** rapprochez-vous de l'**agence BADR** la plus proche.

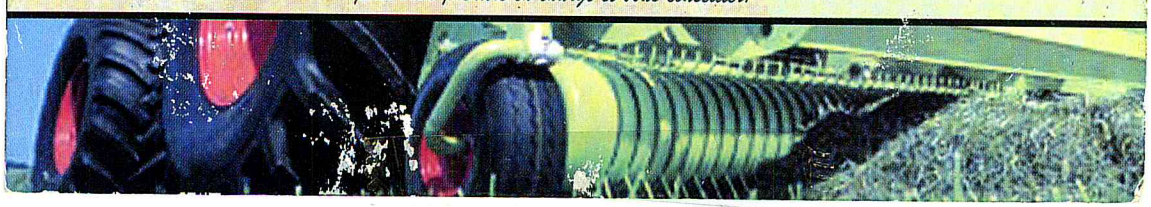

قرض الرفيق
قرض موسمي قصير الأجل مخصص لتمويل سعر الماشية

**agriculteurs et éleveurs activant à titre individuel, organisés en coopératives ou en groupements économiques.**

**Secteur :**
- Agriculture

**Population concernée :**
- Agriculteurs et éleveurs à titre individuel,
- Agriculteurs et éleveurs organisés en coopératives, groupements, associations ou fédérations,
- Unités de services agricoles,
- Entreposeurs de produits agricoles de large consommation,
- Personnes morales intervenant dans le programme du renouveau rural et agricole.

**Actions ciblées :**
- Acquisition d'intrants nécessaires à l'activité des exploitations agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires),
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires,
- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du système de régulation des produits agricoles de large consommation,
- Repeuplement élevage (poussins, poulettes démarrées, lapins …), gros élevage engraissement (acquisition taurillons, agneaux, chameaux…).

**Dossier à fournir :**
- Demande de crédit,
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location,
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture,
- Situation fiscale,
- Factures pro-forma,
- Plan de production valorisé,
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne,
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

## Caractéristiques du Prêt bancaire

| | |
|---|---|
| **Type du prêt :** | • 00-15 : Crédit Agricole R'FIG. |
| **Série du prêt :** | • 310 : Crédit Agricole R'FIG. |
| **Montant du prêt :** | • Selon le volume d'activité développé par l'entreprise. |
| **Type/ durée du différé :** | • Néant. |
| **Durée du prêt :** | • Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois. |
| **Date limite d'utilisation :** | • Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois. |
| **Apport personnel :** | • L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible. |
| **Taux de bonification/ Taux d'intérêt :** | • Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.<br>• Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural). |
| **Garanties et réserves bloquantes :** | • Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/ Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque.<br>• Toute autre sûreté négociée avec le client. |
| **Garanties et réserves non bloquantes :** | • Selon les particularités du dossier. |
| **Amortissement :** | • Dégressif. |
| **Organe de décision :** | • Selon délégation de pouvoirs. |

الفائدة : يدفعها المزارع تسلمها الدولة إذا في حالة خاصة.

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الى معرفة أثر تغيرات أسعار الفائدة على حجم القروض خلال الفترة (1990–2019)، حيث عرفت هذه المرحلة إصلاحات جذرية على مستوى الاقتصاد الوطني بصفة عامة. ولتحقيق هذه الغاية تناولت الدراسة موضوع القروض و الفائدة الذي كان منذ زمن وما يزال نقطة اختلاف فيما بين الاقتصاديين، فهو محل جدل في علم الاقتصاد، ذلك ان سعر الفائدة ما يزال الى وقتنا الحاضر مجال لدراسة وتحليل الاكاديميين، وموضوع يثير نقاش المفكرين والباحثين والمنظرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم، وبغرض دعم النتائج تم الاعتماد على الدراسات السابقة تطرح نفس الاشكال حيث كانت النتائج المتوصل اليها تبين ان لإجمالي الناتج المحلي تأثير على سعر الفائدة.

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة، القروض، البنك، دراسة تحليلية.